

# مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢٠١**

الأربعاء ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد لي لونغ منه | (فييت نام) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد سافرونكوف |
| | أوغندا | السيد كاماهونغيي |
| | بوركينا فاسو | السيد كودوغو |
| | تركيا | السيد ديزدار |
| | الجماهيرية العربية الليبية | السيد جبريل |
| | الصين | السيد هوانغ هونغ جيانغ |
| | فرنسا | السيد بون |
| | كرواتيا | السيد سكراتشيتش |
| | كوستاريكا | السيدة زامورا |
| | المكسيك | السيد بوينتي |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد وليامز |
| | النمسا | السيد لوتيروتي |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة جيرمين |
| | اليابان | السيد ريونو |

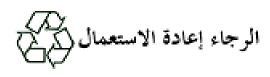
## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين









استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي سري لانكا وملديف والنرويج، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين، مثلما ذكرت هذا الصباح، بأن يقتصروا في بياناتهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق، بغية تمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. وأرجو من الوفود التي أعدت بيانات طويلة أن تعمم نصوصها المطبوعة وتدلي بنص وجيز عند التكلم في القاعة. وأشكر المشاركين على تفهمهم وتعاونهم.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

**السيد عبد العزيز** (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أخاطب مجلس الأمن في هذه الجلسة الهامة بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. أود، بداية، أن أشدد على أهمية الإحاطة الإعلامية التي تقدمها الأمانة العامة كل شهر، والتي لا تزال إحدى أهم الأدوات لتقييم الحالة في الشرق الأوسط، وتعزيز جهودنا الجماعية الرامية إلى دفع عجلة التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي إلى الأمام.

ونعرب عن التقدير لوكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية هذا الصباح، ونرحب بحضور وزير الخارجية الفلسطيني، رياض المالكي في هذه الجلسة.

وتعتقد حركة عدم الانحياز أن الإحاطة الإعلامية ينبغي ألا تركز على مجرد وصف الحالة في الميدان فحسب، بل أيضا على تقييم الواقع المتعلق بوفاء كل جانب – لا سيما إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال – بمسؤولياته وامتثاله للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

وترى حركة عدم الانحياز أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يبذل المزيد من الجهود ويتخذ المزيد من الإجراءات في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط. ولا تزال الحالة المتدهورة في المنطقة جراء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني المستمر لأراض فلسطينية وسورية ولبنانية منذ عام ١٩٦٧ مسألة تثير بالغ القلق ليس بالنسبة للمنطقة فحسب، بل للمجتمع الدولي قاطبة أيضا.

وتأسف حركة عدم الانحياز مرة أخرى لعدم إحراز تقدم، على الرغم من الجهود المتزايدة لتحقيق حل عادل ودائم لقضية فلسطين وإحلال سلام شامل في الشرق الأوسط من خلال تحقيق حل الدولتين. ومن المؤسف، أنه لم يحرز أي تقدم بسبب استمرار تحدي إسرائيل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويجب ألا يكلَّ المجتمع الدولي من مطالبة إسرائيل بأن توقف جميع انتهاكاتها الصارخة، بما في ذلك العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني، لا سيما في قطاع غزة، وأنشطتها الاستيطانية غير القانونية، وبأن تعود إلى المفاوضات بحسن نية. ومن الواضح أن السلام لا يمكن تحقيقه في ظروف لا يزال يُنتهك فيها القانون الدولي وحقوق الإنسان.

وتعرب حركة عدم الانحياز عن بالغ قلقها إزاء استنتاجات التحقيق الذي أجرته بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن التراع في غزة، على النحو الوارد في تقرير غولدستون (A/HRC/12/48)، فضلا عن النتائج التي توصل إليها مجلس التحقيق الذي أنشأه الأمين العام، ونتائج بعثة الجامعة العربية لتقصي الحقائق.

وتدعو الحركة إلى اتخاذ إجراءات جادة لمتابعة التوصيات الواردة في تلك التقارير بغية وضع حد للانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، سعيا إلى تحقيق المساءلة والعدالة. ويجب على جميع أجهزة الأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤولياتها في هذا الصدد، وينبغي تطبيق جميع المعالجات القانونية المناسبة والمتوفرة لإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان والخروقات الجسيمة التي تقترفها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتؤكد الحركة مجددا اقتناعها الراسخ بأنه سيكون لاحترام القانون الدولي والامتثال له، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها تأثير إيجابي، لا بد منه على الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة وسلمية للصراع الإسرائيلي العربي.

وتحث حركة عدم الانحياز على مواصلة إيلاء الأولوية على النحو الواجب لتعزيز احترام جميع الدول الأعضاء لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، وامتثالها لتلك الالتزامات، لا سيما الالتزامات المترتبة عليها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

وفي هذا الصدد، فإن الحركة تضع في اعتبارها جسامة واستمرار ما تقترفه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من انتهاكات وخروقات للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتحث الحركة مجلس الأمن على منع الإفلات من العقاب وتطبيق المساءلة عن جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل ضد السكان المدنيين الفلسطينيين خلال عدوانها العسكري على قطاع غزة.

وتعرب حركة عدم الانحياز مجددا عن إدانتها الشديدة للقتل والدمار اللذين تسبب فيهما العدوان العسكري الإسرائيلي على غزة، فضلا عما تقوم به إسرائيل من عمليات الإغلاق والحصار غير القانونية، التي أدت إلى ما يشبه سجن السكان المدنيين الفلسطينيين قاطبة من خلال عرقلة حرية الحركة لديهم، بما في ذلك نقل السلع الأساسية والمساعدات الإنسانية ومواد التعمير. وأدت الآثار السلبية المستمرة للعدوان الإسرائيلي على غزة إلى زيادة تفاقم الأزمة الإنسانية على أرض الواقع، وما زالت تؤجج عدم الاستقرار وحلقة العنف، وتهدد السلام والأمن الدوليين وتعوق الجهود الرامية إلى استئناف عملية السلام بين الجانبين.

إن حركة عدم الانحياز تدعو مجلس الأمن إلى النظر بجدية في التوصيات التي وجهتها إليه بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق واتخاذ إجراء بشأن هذه التوصيات وفقا لطلب الجمهورية العربية الليبية، الذي أيدته حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجموعة الدول العربية. والمطلوب هو اتخاذ مجلس الأمن لتدابير فورية في هذا الصدد، وفقا لمسؤوليته بموجب الميثاق عن تناول المسائل التي تؤثر على صون السلام والأمن الدوليين. وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد على دعوتها إلى التنفيذ الفوري لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الحالة الإنسانية الخطيرة الناجمة من العدوان العسكري الإسرائيلي على غزة، على النحو الذي أكد عليه التقرير.

وحركة عدم الانحياز تؤكد مجددا على دعوتها إسرائيل إلى وقف تدابير العقاب الجماعي التي تفرضها على السكان المدنيين في غزة. وفي هذا الصدد، استخلصت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق أن إسرائيل فرضت حصارا يرقى إلى مستوى العقاب الجماعي وتقوم بتنفيذ سياسة منهجية للعزل المطرد لقطاع غزة وحرمانه. وأيضا، أوردت بعثة تقصي الحقائق أن العدوان العسكري الإسرائيلي كان مستهدفا سكان غزة بأكملهم، تنفيذا لسياسة شاملة ومستمرة تهدف إلى معاقبة سكان غزة ولسياسة متعمدة للاستخدام غير المتناسب للقوة وتستهدف السكان المدنيين.

ومن الواضح أن تلك النتائج المنذرة بالخطر تتطلب اهتمام مجلس الأمن. ولا بد من اتخاذ تدابير جدية لإنهاء الإفلات من العقاب وضمان المساءلة. كما أن المطلوب هو اتخاذ تدابير فورية لتلبية الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية الملحة للسكان الفلسطينيين في قطاع غزة، بطرق منها فتح إسرائيل للمعابر الحدودية في غزة بصورة مستمرة ودائمة وبالامتثال التام لشروط وأحكام القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، من أجل ضمان حرية وصول المعونة الإنسانية وغيرها من الإمدادات والسلع الأساسية، بما في ذلك الإمدادات التجارية والمواد اللازمة لإعادة الإعمار، وتسهيل دخول الأشخاص إلى غزة وخروجهم منها.

وإذ أنتقل الآن إلى الحالة في القدس الشرقية المحتلة، فإن حركة عدم الانحياز تعرب عن قلقها البالغ حيال الهجمات التي شنها مؤخرا المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون والمتشددون، بحماية من القوات الإسرائيلية، على المواقع الإسلامية المقدسة في الحرم الشريف والمسجد الأقصى. وتمثل تلك الهجمات على المصلين الفلسطينيين تهديدا وتؤجج حالة متفجرة أصلا في المدينة المقدسة المحتلة. وحركة عدم الانحياز تدين استفزازات إسرائيل المستمرة وعدوانها وإجراءاتها غير القانونية المتخذة ضد المواقع المقدسة في المدينة وضد سكان المدينة الفلسطينيين الذين يعيشون تحت نير الاحتلال الإسرائيلي.

وتكرر حركة عدم الانحياز إدانتها لجميع الإجراءات الإسرائيلية والتدابير الاستفزازية التي تستهدف تغيير التكوين الديمغرافي للقدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة فضلا عن تغيير تركيبتها الجغرافية وطابعها ومركزها. وتعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها البالغ لأن إسرائيل تواصل، في تحد لتوافق الآراء الدولي الواضح على رفض الاستعمار الإسرائيلي وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي، بناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما في القدس الشرقية وحولها، حيث تواصل السلطة القائمة بالاحتلال أيضا، في جملة أمور، هدم المنازل الفلسطينية، وطرد الأسر الفلسطينية من بيوتها، ومصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية والقيام بأعمال الحفر في المدينة، بما في ذلك المنطقة المجاورة لمجمع الحرم الشريف.

وترى حركة عدم الانحياز أنه حان الوقت ليتخذ مجلس الأمن موقفا واضحا وإجراء جديا بشأن الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل في القدس الشرقية المحتلة. والمجلس، باستمراره في التزام الصمت وترك إسرائيل لمتابعة تحديها للقانون الدولي من خلال إجراءاتها المتخذة ضد المواقع الإسلامية المقدسة في القدس الشرقية المحتلة، يوجه الرسالة الخاطئة في الاتجاه الخاطئ. وتلك الإجراءات غير القانونية التي تتخذها إسرائيل والتحريض الذي تقوم به تؤكد الشكوك حيال رغبتها في تحقق السلام على أساس الحل القائم على وجود دولتين وحدود عام ١٩٦٧. ولذلك نحن ندعو إلى اتخاذ إجراء عاجل وحاسم لمنع زيادة تصعيد هذه الحالة المضطربة.

وإذ ننتقل إلى لبنان، فإن حركة عدم الانحياز ما زالت تشعر بقلق عميق من الانتهاكات المستمرة التي

ترتكبها إسرائيل جوا وبرا لسيادة لبنان، بما يتعارض مع القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وتدعو الحركة إسرائيل إلى الانسحاب الكامل من الأراضي اللبنانية المتبقية التي تحتلها في مزارع شبعا، وتلال كفر شوبا والجزء الشمالي من قرية الغجر.

وفيما يتعلق بالجولان السوري المحتل، تؤكد حركة عدم الانحياز مجددا على أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، لتغيير المركز القانوني والمادي والديمغرافي للجولان السوري المحتل وهيكله المؤسسي، فضلا عن التدابير الإسرائيلية الرامية إلى فرض ولاية وإدارة هناك، هي تدابير وإجراءات لاغية وباطلة وليس لها أي مفعول قانوني.

إن حركة عدم الانحياز تطالب بأن تتقيد إسرائيل بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وبأن تنسحب انسحابا كاملا من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وفي عالم يحتل فيه احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية مكانة مركزية، لا يوجد أي شيء يبرر سياسة العقاب الجماعي لشعب يرزح تحت الاحتلال الفعلي أو تدمير وسائل عيشه حياة كريمة. ووصل عدم الإخضاع للمحاسبة على الجرائم الجسيمة نقطة الأزمة؛ وفي وسع العجز المستمر عن تحقيق العدالة أن يؤدي إلى تقويض الآمال بإحراز نتائج ناجحة في عملية السلام وتعزيز بيئة تذكي العنف.

وما زالت حركة عدم الانحياز على استعداد للمشاركة بفعالية في اتخاذ أي إجراء ممكن لضمان التحقيق مع جميع المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد السكان في قطاع غزة ومحاكمة هؤلاء المسؤولين. وتشدد حركة عدم الانحياز على أنه لا بد أن تأخذ العدالة مجراها في هذه الجرائم.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

وتعرب منظمة المؤتمر الإسلامي عن قلقها البالغ حيال الحالة الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وبخاصة استمرار الحصار الإسرائيلي اللاإنساني والأزمة الإنسانية الخطيرة التي تفرض على السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة والحملة الاستعمارية غير القانونية والمستمرة التي تقوم بها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، لا سيما في القدس الشرقية المحتلة وحولها.

إننا ندين بقوة الاعتداءات التي ارتكبتها مؤخرا القوات المحتلة الإسرائيلية، بما في ذلك المستوطنون المتطرفون، ضد المدنيين الفلسطينيين والمصلين في المسجد الأقصى ومجمع الحرم الشريف في القدس الشرقية المحتلة. ومجموعتنا تؤكد مجددا على إدانتها للعدوان الإسرائيلي المستمر على الأماكن والمواقع المسيحية المقدسة في القدس الشريف وعلى السكان الفلسطينيين في مدينة القدس المقدسة، التي ما زالت تسبب زيادة حدة التوترات والصعوبات أمام السكان الفلسطينيين في المدينة في جميع ميادين الحياة.

والحلقة الجديدة لهذا العدوان الإسرائيلي هي مسلسل الإرهاب المستمر الذي شرعت فيه الدولة القائمة بالاحتلال في ٢٧ أيلول/سبتمبر، عندما بدأت أعمال حفر في موقع مقدس، وكان الغرض منها هو تقويض ما يتسم به هذا الموقع من أهمية رمزية وقدسية تخص المسلمين في جميع أرجاء العالم وتخص الدين الإسلامي نفسه.

إن عدوان إسرائيل الحالي على المسجد الأقصى ليس الأول من نوعه. فما زلنا نذكر محاولتها إحراق المسجد في عام ١٩٦٩، وحفر نفق أسفل المسجد في عام ١٩٩٦، واستمرار نشاط الحفر هذا في عام ٢٠٠٧. وفي عمل عدواني آخر وقع في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، زار أرييل شارون، زعيم المعارضة اليمينية آنذاك، باحة المسجد الأقصى، الأمر الذي أدى إلى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية وعرقلة عملية السلام.

وتعرب منظمة المؤتمر الإسلامي عن قلقها العميق وتدين بصفة خاصة التدابير الاستعمارية المكثفة وغير القانونية التي تقوم بها إسرائيل، بما في ذلك أنشطتها الاستيطانية المستمرة ونقل المزيد من المستوطنين الإسرائيليين وبناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة داخل المدينة المقدسة وحولها. كما تدين تصعيد إسرائيل لممارستها في هدم منازل الفلسطينيين وطرد الأسر الفلسطينية من المدينة ومصادرة المزيد من أراضي الفلسطينيين ومنازلهم وممتلكاتهم وأعمال الحفر غير القانونية بالقرب من المسجد الأقصى وأسفله في الحرم الشريف وإلغاء حقوق إقامة الفلسطينيين في المدينة واستمرار إغلاق المؤسسات الفلسطينية في المدينة وفرض قيود مشددة على الحركة عزلت المدينة عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتشكل كل جريمة من هذه الجرائم انتهاكا لاتفاقيات جنيف.

وتدعو منظمة المؤتمر الإسلامي إلى الوقف الفوري لجميع هذه الأنشطة الإسرائيلية غير القانونية وفقا لالتزامات السلطة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة والقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجمعية العامة ووفقا للالتزامات والواجبات بموجب خريطة الطريق التي أقرتها المجموعة الرباعية واحتراما للتوافق القوي في الآراء على الصعيد الدولي بهذا الخصوص.

وتدعو منظمة المؤتمر الإسلامي المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، إلى تحمل مسؤولياته بما في ذلك، وبصفة خاصة، تجاه القدس الشرقية المحتلة واتخاذ إجراءات فورية لتحقيق الوقف التام لجميع التدابير والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية الرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية للمدينة المقدسة وطابعها وطبيعتها الجغرافية ووضعها القانوني وإلى تفريغها من سكانها الفلسطينيين وإحكام القبضة غير القانونية للسلطة القائمة بالاحتلال على المدينة وبالتالي تحديد مصير القدس الشريف، عاصمة دولة فلسطين المستقبلية، بشكل غير قانوني وانفرادي.

وتشير منظمة المؤتمر الإسلامي إلى الفقرة ٤ من القرار 2/36-PAL، المتخذ في الاجتماع الوزاري السادس والثلاثين للمنظمة في دمشق، والتي أكد الأعضاء مجددا فيها أن جميع التدابير والممارسات الاستيطانية الاستعمارية الإسرائيلية في القدس وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة باطلة ولاغية وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وكذلك العهود والاتفاقيات الدولية التي تعتبر جميع الإجراءات والتدابير التشريعية والإدارية والاستيطانية الاستعمارية الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الوضع القانوني والديمغرافي والعمراني والثقافي والتراثي للمدينة المقدسة باطلة ولاغية وتتناقض مع قرارات ومقررات الشرعية الدولية والعهود والاتفاقيات الدولية وتتعارض، بالتالي، مع الاتفاقات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. ويطالب القرار مجلس الأمن بإحياء اللجنة الدولية للإشراف والرقابة لمنع الاستيطان في القدس والأراضي العربية المحتلة.

وتعرب مجموعتنا عن تأييدها التام للطلب الذي تقدمت به الجماهيرية العربية الليبية لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن للنظر في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في غزة (A/HRC/12/48) المعروف باسم تقرير غولدستون.

يفيد أحد الأوجه المهمة لنتائج تقرير غولدستون بشأن الآثار العرضية للعدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، مع مراعاة المنظور التاريخي، في تسليط الضوء مرة أخرى على أن السبب الجذري لهذا الصراع هو الاحتلال الإسرائيلي ولا شيء غيره. كما يؤكد المخاوف والشواغل العميقة للمجتمع الدولي بشأن الانتهاكات الإسرائيلية التي ترقى إلى أن تكون جرائم حرب وربما جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك أعمال القتل العمد والهجمات المتعمدة على أهداف مدنية والتدمير الوحشي للممتلكات المدنية والهجمات العشوائية واستخدام الدروع البشرية والعقاب الجماعي لسكان غزة المدنيين في صورة استمرار الحصار.

والتوصيات الموضوعية والملائمة الواردة في هذا التقرير ليست موجهة إلى مجلس حقوق الإنسان فحسب. فالتقرير يتضمن أيضا طلبا حتميا، يرد في الفقرة ١٩٦٩، بأن يتحمل مجلس الأمن مسؤولياته. ولذلك، فإنه يجب على مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته على النحو الوارد في الميثاق واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتقديم الإسرائيليين الذين ارتكبوا جرائم الحرب هذه إلى العدالة وإنهاء عقلية الإفلات من العقاب الإسرائيلية.

وتعرب منظمة المؤتمر الإسلامي مرة أخرى عن أسفها إزاء استمرار عدم تعاون إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مع جميع البعثات المستقلة والدولية التي كلفت بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني المحتل. ويعبر هذا الموقف عن عقلية استعلاء على القانون ويشكل رفضا واضحا للاعتراف بشواغل المجتمع الدولي المتعلقة بحقوق الإنسان.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي ما زالت تشعر بقلق عميق إزاء الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة، جوا وبرا على السواء، لسيادة لبنان في انتهاك لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتدعو إسرائيل إلى الانسحاب الكامل من الأرض اللبنانية التي ما زالت تحتلها في مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء الشمالي من قرية الغجر.

وتؤكد منظمة المؤتمر الإسلامي مجددا أيضا أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير الوضع القانوني والعمراني والديمغرافي للجولان السوري المحتل وهيكله المؤسسي، وكذلك التدابير الإسرائيلية الرامية إلى فرض ولايتها القضائية وإدارتها هناك، لاغية وباطلة وليس لها أثر قانوني. وتطالب المنظمة إسرائيل بالالتزام بقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) – الذي اتخذ، بالمناسبة، بتوافق الآراء – والانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وتنفيذا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) أيضا.

تدعو منظمة المؤتمر الإسلامي المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده للتعجيل بتحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعية مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق. وتؤكد المنظمة مجددا دعمها القوي والثابت لقضية فلسطين العادلة. وتدعو المنظمة إلى سرعة نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، مع إنشاء دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، القدس الشريف، وإلى إيجاد حل عادل لمحنة لاجئي فلسطين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

**السيدة فيوتي** (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة

بشأن الشرق الأوسط. من الطبيعي تماما أن تُمنح الدول الأعضاء فرصة للتعبير عن آرائها إزاء هذه القضية الحاسمة في جدول أعمال السلام والأمن الدوليين. كما أود أن أرحب بحضور السيد رياض المالكي بيننا اليوم. علاوة على ذلك، أود أن أعرب عن تقديري لوكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية الغنية بالمعلومات.

نحن نجتمع في لحظة يتجدد فيها الأمل، ولكن تزداد حدة التوترات في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. من ناحية، فإن الجهود التي تبذلها إدارة أوباما بقيادة السيد جورج ميتشل والمفاوضات بين الفلسطينيين التي تتوسط فيها مصر جعلتنا نعتقد أن تقدما كبيرا قد يتحقق. ومن ناحية أخرى، فإن الصعوبات المستمرة التي تواجه استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين والحوادث الخطيرة على أرض الواقع، بما في ذلك الحوادث التي وقعت في الأماكن المقدسة الرئيسية، تزيد من التوتر في عملية السلام.

في ظل هذه الظروف، يجب أن تكون الأولوية الفورية للحفاظ على الأمل في نفوس شعوب المنطقة بأن التوصل إلى حل سلمي ممكن، وبأن المفاوضات قد تسفر وستسفر عن نتائج ملموسة.

ويجب تحقيق هذا باتخاذ الإجراءات. والإجراءات اللازمة معروفة جيدا. إذ يجب على إسرائيل وقف كل النشاط الاستيطاني وزيادة تخفيف القيود المفروضة على حركة السكان والبضائع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتخلي عن السياسات التي تغير بصورة مصطنعة التركيبة السكانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية ومنع العنف والاستفزاز الذين يقوم بهما المتطرفون ووقفهما، والرفع الفوري للحصار المفروض على غزة. وبنفس القدر من الأهمية، يجب أن تقبل بأنه لن يتحقق سلام حقيقي ودائم حتى تقوم دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة تتوفر لها مقومات الحياة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا. ويجب على الفلسطينيين من جانبهم منع جميع أشكال العنف ضد إسرائيل ووقفها، بما في ذلك إطلاق الصواريخ، وتعزيز الحكم الديمقراطي وإنهاء انقساماتهم.

كما أن تدابير بناء الثقة تكتسي أهمية لإدامة الأمل في التوصل إلى حل سلمي. وعلى الرغم من أنها ليست بديلا فعالا للمفاوضات، فإن هذه التدابير تريح الحالة الذهنية وتحد من الريبة وتيسر الفهم المتبادل. إن تعزيز الحوار بين المجتمعين المدنيين الإسرائيلي والفلسطيني، وبخاصة الصحفيين والمحللين السياسيين، لوسيلة واعدة. فقدرتهما على الإسهام في تحقيق السلام قوية وكانت واضحة في الحلقة الدراسية الدولية لوسائط الإعلام بشأن السلام في الشرق الأوسط، التي عقدت في تموز/يوليه الماضي في ريو دي جانيرو.

كل هذا من شأنه أن يتيح المجال بالتأكيد لاستئناف سريع للمفاوضات بشأن الوضع النهائي. ولكن استئناف عملية التفاوض، وإن كان في حد ذاته مفتاحا لإدامة الأمل، ليس كافيا. وبغية حشد الدعم الشعبي الذي يحتاجه كلا الطرفين لاتخاذ قرارات صعبة لا بد منها في نهاية المطاف، يجب أن تحقق المحادثات مكاسب واضحة للمواطن العادي على المدى القصير. وسيتلاشى التأييد لإجراء الحوار والتسوية إذا لم تتحسن ظروف الحياة اليومية في الأراضي الفلسطينية بسرعة أو إذا شعر السكان في جنوب إسرائيل بأنهم معرضون لتهديد خطير.

وبمجرد أن تسمح الظروف، فإن عقد مؤتمر دولي بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط سيكون أيضا بمثابة أداة قوية للمضي بعملية التفاوض قدما. وينبغي إتاحة فرصة الاشتراك في هذا المؤتمر لجميع الأطراف الفاعلة في المنطقة المستعدة للمشاركة على نحو بناء. إن إشراك بلدان أخرى

من خارج المنطقة في المناقشات من شأنه أيضا أن يعطي زخما كبيرا للمحادثات.

لقد اضطلعت بعثة تقصي الحقائق، برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون، بولايتها بطريقة فعالة ومهنية. فقد تناولت انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبتها جميع الأطراف في سياق العمليات العسكرية التي جرت في غزة.

والنتائج التي توصلت إليها البعثة مقلقة للغاية. ويجب على مجلس حقوق الإنسان استعراضها واتخاذ قرارات عادلة وفعالة حيالها. ويجب أن يكون تركيزه على الاحترام الكامل للقوانين الإنسانية وقوانين حقوق الإنسان على أرض الواقع. وينبغي أن يكون هدفه السعي إلى تحقيق العدالة. وذلك هو الأساس الذي لا غنى عنه لتحقيق السلام والمصالحة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

قبل الختام، أود أن أقول بضع كلمات عن لبنان، البلد الذي تربطه علاقات قوية بالبرازيل. نحن نشعر بالقلق إزاء استمرار الانتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). يجب على جميع الأطراف المعنية الامتثال الكامل والفوري لجميع أحكام ذلك القرار. كما تدعو البرازيل جميع الأطراف إلى التعاون الكامل في سرعة تشكيل حكومة وحدة وطنية قادرة على التصدي بنجاح للتحديات التي تواجه البلد. فالشعب اللبناني لا يستحق أقل من ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

**السيد ليدن** (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان ألبانيا وأوكرانيا والبوسنة والهرسك وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا وجورجيا وصربيا وكرواتيا.

إن التطورات التي حدثت خلال السنة الماضية أظهرت بوضوح أنه يجب علينا أن نتحرك بسرعة نحو استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط. والاتحاد الأوروبي يحث السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل على الدخول في مفاوضات جادة لإحلال السلام في أقرب وقت ممكن، واحترام القانون الدولي والاتفاقات السابقة، بما في ذلك تنفيذ الالتزامات المترتبة على خريطة الطريق. وبهذا نؤكد مجددا على الحاجة إلى التوصل إلى حل سياسي يكفل دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة جغرافيا تتوفر لها مقومات البقاء وتعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع دولة إسرائيل.

نرحب بالتزام حكومة الولايات المتحدة بالسعي بنشاط للتوصل إلى حل الدولتين وتحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط. والاتحاد الأوروبي مستعد للعمل مع أطراف الصراع وكذلك مع الولايات المتحدة وبقية أعضاء المجموعة الرباعية والشركاء العرب لتحقيق ذلك الهدف. يرحب الاتحاد الأوروبي بالخطوة الأولية التي أعلنها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو وبالالتزام بسلام يشمل إقامة دولة فلسطينية.

إن إيجاد حل دائم لأزمة غزة قد يتحقق من خلال التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وما زال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في غزة، ويدعو إلى فتح فوري وغير مشروط للمعابر لتدفق المساعدات الإنسانية والبضائع التجارية وانتقال الأشخاص من غزة وإليها. ويجب السماح بأعمال إعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي. كما يجب وضع آلية فعالة لمنع تهريب الذخيرة إلى قطاع غزة. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى وقف كامل لجميع أعمال العنف، بما في ذلك الوقف الدائم للهجمات الصاروخية على إسرائيل. ونكرر دعوتنا إلى

محتجزي الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط لإطلاق سراحه من دون تأخير.

إن الاستعداد المعلن من جانب حكومة إسرائيل لتعزيز التنمية الاقتصادية الفلسطينية تمثل إشارة إيجابية. ونتطلع إلى مزيد من التحسينات في حركة التنقل والوصول في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا بد من التنفيذ الكامل لاتفاق التنقل والمعابر المبرم عام ٢٠٠٥.

وما زال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الأنشطة الاستيطانية وهدم المنازل وعمليات الإخلاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية. ونحث حكومة إسرائيل على وقف الأنشطة الاستيطانية فورا، بما في ذلك ما يسمى النمو الطبيعي، وتفكيك جميع البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد أن المستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة أمام تحقيق السلام. ولن يعترف الاتحاد الأوروبي بأي تغييرات لحدود ما قبل عام ١٩٦٧ غير التغييرات التي يتفق عليها الطرفان.

كما أن الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء الحوادث الأخيرة التي وقعت في القدس الشرقية. وما برحنا نتابع عن كثب في الأيام الأخيرة الوضع حول المسجد الأقصى وجبل الهيكل/الحرم الشريف. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن أي أعمال استفزازية تزيد حدة التوتر أو تؤدي إلى العنف. ويجب على الجميع اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب التصعيد. وإذا أريد تحقيق سلام حقيقي، لا بد من إيجاد سبيل لحل لوضع القدس باعتبارها العاصمة لدولتين في المستقبل.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تشجيعه المستمر للمصالحة بين الفصائل الفلسطينية بقيادة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ودعمه لجهود الوساطة التي تقوم بها مصر وجامعة الدول العربية. إن تغلب الفلسطينيين على انقساماتهم سوف يساعد على منع وقوع قطيعة أعمق بين الضفة الغربية وقطاع غزة والحفاظ على فرص استعادة الوحدة الوطنية لدولة فلسطينية في المستقبل. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الفلسطينيين إلى إيجاد أرضية مشتركة، على أساس عدم اللجوء إلى العنف، من أجل تيسير عملية إعادة الإعمار في قطاع غزة وتنظيم الانتخابات.

ويناشد الاتحاد الأوروبي البلدان العربية المبادرة إلى مساعدة السلطة الفلسطينية سياسياً ومالياً. ومع تشديده على أهمية المبادرة العربية للسلام، يؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً دعوته لإسرائيل والدول العربية لاتخاذ تدابير لبناء الثقة، بهدف حفز الثقة المتبادلة، وتهيئة مناخ مؤات لتسوية الصراع.

ولا بد من استمرار المساعي للتوصل إلى تسوية دائمة للتراع بين إسرائيل وسورية، وبين إسرائيل ولبنان، بحيث تكون هناك عمليتان للسلام تعضد إحداهما الأخرى. وفي هذا الصدد، يتوقع الاتحاد الأوروبي من سورية وإسرائيل أن تستأنفا مفاوضات السلام. ويرحب الاتحاد بتشكيل حكومة لبنانية في أقرب وقت ممكن.

يحتوي تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن الصراع في غزة مزاعم تتعلق بانتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي. وكما أعلن الاتحاد الأوروبي من قبل أمام مجلس حقوق الإنسان، فإنه ملتزم بتقييم التقرير وتقييم توصياته بجدية. سوف نفعل ذلك على أساس المواقف الواضحة التي عبر عنها الاتحاد الأوروبي بشأن سير التراع والأهمية التي يوليها الاتحاد لبلوغ سلام دائم. ويأسف الاتحاد أسفاً شديداً للخسائر في الأرواح خلال الصراع في غزة، لا سيما بين المدنيين. وما فتئ الاتحاد الأوروبي يذكر كل أطراف الصراع بالواجبات التي تترتب عليهم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ومن الأولويات الكبرى للاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان مكافحة الإفلات من العقاب. وعلى هذا الأساس، ندعو كلا الطرفين للالتزام الكامل بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية إجراء التحقيقات الملائمة وذات المصداقية، في الانتهاكات المحتملة من طرفي النزاع للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، على أن يتم ذلك وفقاً للمعايير الدولية، مع ملاحظة أن البعثة توجه توصياتها للأطراف الفاعلة الإسرائيلية والفلسطينية على السواء.

وعلى مجلس حقوق الإنسان أن يتأكد من ضمان المتابعة المناسبة، خاصة فيما يتعلق بتقييم ما إذا كان الطرفان قد أجريا تحقيقات تحظى بالمصداقية. وخلال المداولات المستمرة بمجلس حقوق الإنسان، سوف نسهم في الحوار على نحوٍ بناء، سعياً للتوصل إلى حل توافقي.

**الرئيس**: أعطي الكلمة لممثل ليختنشتاين.

**السيد فينافيسر** (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بهذه الفرصة للحديث عن الحالة في الشرق الأوسط، الذي تعود أزمته إلى بدايات إنشاء هذه المنظمة، وقد صدر بشأنها عدد لا حصر له من قرارات الأمم المتحدة، سواء في هذا المجلس أو غيره من الهيئات الحكومية الدولية. ومع أن هناك التزاماً واضحاً بالتوصل إلى سلام دائم يقوم على أساس مبدأ حل الدولتين، فإننا لم نرَ أي عملية سلام ذات مصداقية منذ بعض الوقت – عملية سلام تقوم على القرارات السابقة، وعلى الالتزامات، واحترام القانون الدولي.

ونؤكد من جديد أملنا في التوصل إلى تسوية سياسية تنص على إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، تعيش بسلام جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، بحدودٍ آمنة ومعترف بها دولياً. ومن المتطلبات الضرورية للوصول إلى هذه النتيجة التطبيق الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الصادر عن هذا المجلس. وبعد مرور تسعة شهور على اتخاذه، لا تزال الحالة الإنسانية في غزة مصدر قلق بالغ.

يقدم تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن الصراع في غزة المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في جنيف وصفاً مفصلاً للانتهاكات التي ارتكبها طرفا النزاع للقانون الإنساني الدولي. ونحن نشعر بالقلق من جراء نتائج التقرير التي أشارت إلى الإصرار على عدم مراعاة مبدأ التناسب، وإلى حدوث انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الهجمات المتعمدة ضد المؤسسات المدنية، وما أدت إليه من سقوط خسائر كبيرة في أوساط المدنيين.

ويزعجنا بشكل خاص نتيجة التقرير التي تقول إن بعض الأعمال المرتكبة يمكن أن ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية. وباعتبارنا دولة طرف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، نحن نؤيد تأييداً تاماً مبدأ أن تكون للولايات الوطنية السلطة الأولى في النظر في مثل هذه الجرائم، ويقع عليها واجب التحقيق فيها ومحاكمتها. لذلك فنحن ندعم توصية بعثة تقصي الحقائق بأن يقوم طرفا الصراع بإجراء تحقيقات مستقلة، في إطار زمني محدد، ووفقاً للمعايير الدولية، في الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وعلى ضوء هذه الخلفية، نرحب بتعهدات الطرفين بالتحقيق ومحاكمة مرتكبي الجرائم المزعومة.

نحن ندرك أن هذه القضية تخضع للنظر مرة أخرى أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف، الذي سيعقد جلسة خاصة غداً. لكننا نعتقد أيضاً أن لمجلس الأمن واجباً يؤديه في هذا الصدد. على المجلس، أولاً، أن يوضح بجلاء أنه ليس هناك خيار بين السلام والعدالة. بل العكس هو الصحيح، فالتدابير التي تُتخذ لمحاربة الإفلات من العقاب تسهم في

تحقيق حل سياسي دائم في الشرق الأوسط، وذلك لأن المساءلة في الجرائم الخطيرة تعزز الثقة في عملية السلام.

علاوة على ذلك، لا بد لهذا المجلس أن يصر على ضرورة احترام القواعد المطبقة في مجال القانون الإنساني الدولي، دونما استثناء. فقوانين النزاعات المسلحة يجب تطبيقها بغض النظر عن الأسباب التي دعت الأطراف إلى الدخول في قتال، سواء كانت تلك الأسباب هي محاربة الإرهاب، أو مقاومة احتلال أجنبي. ويجب أن تكون حماية المدنيين هي الاعتبار الأول، وفقاً للقانون الإنساني الدولي، ووفقاً لأبسط المبادئ الإنسانية الأساسية.

**الرئيس**: أعطي الكلمة لممثل السودان.

**السيد محمد** (السودان): تعود إسرائيل هذه المرة موضوعا للبحث أمام هذا المجلس الموقر، ليس من بوابة استمرار احتلالها البغيض لفلسطين والأراضي العربية وانتهاكها الأعراف كافة واستهتارها المطلق بالأمم المتحدة وقراراتها فحسب، ... تعود مجددا لا من بوابة جدارها العازل الذي أدانته الأسرة الدولية أو عبر قتلها للحياة وتجريفها للزرع والضرع وغيرها من الممارسات التي تبحثها منابر عدة في هذه المنظمة، وإنما تأتي للمجلس هذه المرة من بوابة أحدث المخازي التي ارتكبتها وتضمنها تقرير لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق حول جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها خلال حملتها الهمجية ضد غزة بشأن الصراع في غزة برئاسة القاضي غولدستون.

ليست هذه المرة الأولى ولن تكون الأخيرة التي يناقش المجلس الموقر الأوضاع في الشرق الأوسط، بما في ذلك المسألة الفلسطينية، فقد ظل هذا الموضوع على طاولة المجلس لستة عقود بكل ما يشكله ذلك من تهديد للأمن والسلم الدوليين، وفي وقت ظل المجلس عاجزا عن تحمل مسؤولياته في إلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، والوصول إلى سلام عادل وشامل للقضية الفلسطينية التي تشكل جوهر الصراع في الشرق الأوسط. على أن جلسة اليوم تكتسب، دون شك، أهميتها المميزة والمتميزة من واقع استصحابها لتقرير غولدستون الذي يشكل تحديا حقيقيا لمصداقية مجلس الأمن على النحو الذي تضمنه الطلب المقدم للمجلس من الوفد الليبي الشقيق خلال الأسبوع الماضي.

لم تكن الحرب الإسرائيلية على غزة سرا، فقد شهدها القاصي والداني عبر الوسائط الإعلامية المختلفة، ولم يعد ترويعها للآمنين وقتلها للمدنيين قضية للمناقشة أو المجادلة، فقد شنت سلطات الاحتلال حربا مدمرة على قطاع غزة راح ضحيتها آلاف المدنيين وخلفت دمارا هائلا في البنية التحتية وفي ممتلكات المواطنين، ومورست فيها انتهاكات واسعة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. وقد لزم هذا المجلس الصمت ولم يتجاوز رد فعله بيانات الشجب والإدانة أو الإعراب عن القلق. وبالرغم مما شكلته الانتهاكات الإسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين من صدمة لكل شعوب العالم المحبة للسلام والعدالة، وقف هنا أدعياء الحرية والعدالة وحقوق الإنسان حجر عثرة ومنعوا هذا المجلس من القيام بما تمليه عليه مسؤولياته من الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وإيقاف الحرب المدمرة على غزة وإيقاف معاناة المدنيين العزل.

وفي نيسان/أبريل من هذا العام، وكما هو معلوم، أنشأ مجلس حقوق الإنسان بعثة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة وأسند إليها "التحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي قد تكون ارتكبت في أي وقت في سياق العمليات العسكرية التي جرى القيام بها في غزة في أثناء الفترة من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ سواء ارتكبت قبل هذه العمليات أو أثناءها أو بعدها“.

وقد نهضت البعثة منذئذ بأعباء تنفيذ ولايتها بما يمليه الواجب المهني، وقامت باستعراض إجراءاتها ذات الصلة في كل من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. وبينما وجدت البعثة الاستجابة من كل من التمست عنده العون، رفضت إسرائيل كالعادة التعاون معها، وهي ليست المرة الأولى التي ترفض فيها إسرائيل الالتزام بقرارات الشرعية الدولية أو التعاون مع اللجان التي تكونها أجهزة الأمم المتحدة، فإسرائيل دائما فوق القانون، هذه هي الثقافة السائدة بكل أسف.

لقد حققت البعثة في مجموعة من الوقائع وأجرت مئات المقابلات الفردية، واستعرضت مئات التقارير والصور الفوتوغرافية وعشرات من أشرطة الفيديو وقامت بزيارات ميدانية، وأجرت تحقيقات من مواقع الأحداث وتحدثت إلى شهود وضحايا وأشخاص ذوي صلة، وخرجت البعثة بمجموعة من الاستنتاجات الوقائعية والقانونية بالغة الأهمية، فقد خلص التقرير في باب تناوله لحصار قطاع غزة إلى أن سلوك قوات الاحتلال الإسرائيلي يشكل خرقا خطيرا لاتفاقية جنيف الرابعة، من حيث القتل العمد والتسبب عمدا في إحداث معاناة كبيرة للأشخاص المحميين. وخلص التقرير كذلك إلى أن الاستهداف المباشر والقتل التعسفي للمدنيين الفلسطينيين يشكل انتهاكا للحق في الحياة. كما أشار التقرير إلى أن المعاملة الاضطهادية لسكان غزة تحت الحصار تشكل جريمة ضد الإنسانية، وقامت البعثة أيضا بالتحقيق في الحالات العديدة التي قامت فيها إسرائيل بتدمير بنى أساسية صناعية ووحدات لإنتاج الأغذية ومنشآت مياه ووحدات لمعالجة الصرف الصحي ومساكن بل ومطاحن، وقالت إن انتهاك اتفاقية جنيف الرابعة وارتكاب الخروقات الخطيرة والتدمير المفرط وغير المشروع هو بمثابة جريمة حرب دون منازع. أما فيما يلي جانب تدمير المباني الحكومية والبنية التحتية، فقد أوضح تقرير اللجنة أن الهجمات التي شنت عليها متعمدة، وعلى أهداف مدنية بما يشكل انتهاكا لقواعد القانون الإنساني الدولي، وخلصت كذلك إلى وجود سياسة ممنهجة من جانب القوات العسكرية الإسرائيلية لاستهداف المواقع المدنية، ووجدت اللجنة الأممية أنه بالإضافة للتدمير الواسع النطاق للمساكن أثناء توغل الجيش الإسرائيلي في القطاع، باشرت قوات إسرائيلية موجة أخرى من التدمير الهمجي للمباني المدنية في الأيام الأخيرة من وجودها وانسحابها من غزة، مما اعتبره التقرير انتهاكا لحق الأسر في العيش والحياة. أما الجانب المتصل بالانتهاكات الخاصة بحق المدنيين، فقد أشار تقرير غولدستون إلى أن سلوك القوات الإسرائيلية يشكل خرقا خطيرا لاتفاقية جنيف الرابعة وأنه جريمة حرب، مشيرا إلى إساءة واستهداف المدنيين الفلسطينيين بصورة مستمرة وهمجية والاعتداء على كرامتهم وإذلالهم وإهانتهم وعقابهم جماعيا واستخدام المدنيين الفلسطينيين من قبل إسرائيل كدروع بشرية. وأضاف التقرير بوضوح أن القصف الإسرائيلي للمساجد والمستشفيات كان متعمدا ومباشرا، وأن تلك الهجمات تشكل اعتداءات متعمدة على سكان مدنيين وأهداف مدنية.

لعل ما سلفت الإشارة إليه غيض من فيض من الحقائق والوقائع والأمثلة التي أوردها التقرير بشأن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها إسرائيل قبل وأثناء وبعد الحرب على غزة، في قطاع غزة وفي كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك التضييق والاعتقالات والقمع الذي مورس على أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية التي تشكل الحواجز المنصوبة على طرقها همًا يوميا عليهم التعامل معه.

وقد خلصت البعثة في تقريرها إلى تحميل سلطات الاحتلال مسؤولية جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية،

وتوصلت إلى أن السبب الأساسي في هذه المعاناة هو الاحتلال. فقد ذكر تقرير البعثة ما يلي: ''برز الاحتلال الإسرائيلي المستمر لقطاع غزة والضفة الغربية على أنه العامل الأساسي الذي تكمن وراءه انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي المرتكبة في حق السكان المشمولين بالحماية والذي يقوض احتمالات تحقيق التنمية والسلام. لقد أدى فشل إسرائيل في الإقرار بمسؤولياتها وممارستها بوصفها قوة احتلال ولا تزال إلى زيادة وطأة آثار الاحتلال على الشعب الفلسطيني. وفضلا عن ذلك، فإن ممارسات الاحتلال القاسية وغير المشروعة هي أبعد من أن تخمد المقاومة بل تقويها وتغذي معها مظاهر العنف التي تفرزها. وترى البعثة أن إنهاء الاحتلال شرط مسبق لعودة الحياة الكريمة للفلسطينيين، فضلا عن تحقيق التنمية والتوصل إلى حل سلمي للتراع''.

لم تنجح الإجراءات الإسرائيلية في إضعاف عزيمة الشعب الفلسطيني الصامد على أرضه والمطالب بحقه في الحياة الكريمة، فقد أشارت البعثة في تقريرها إلى أنها: ''ذهلت البعثة إزاء مدى صمود الشعب الفلسطيني وشعوره بالعزة في ظل الظروف العصيبة التي يمر بها''. وهذه الانتهاكات والخلاصات القانونية التي توصلت إليها البعثة تضع هذا المجلس أمام مسؤوليات تاريخية وتدعوه لتحمل مسؤولياته في التعامل مع توصيات اللجنة ودعم صمود الشعب الفلسطيني الذي أشارت إليه البعث وتلبية مطالبه المشروع في التمتع بحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وتحقيق السلام العادل والشامل بانسحاب إسرائيل من كامل الأراضي العربية التي احتلتها في حزيران/يونيه ١٩٦٧ استنادا إلى قرارات هذا المجلس وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

في الوقت الذي تلجأ بعض الأطراف بهذا المجلس للحيلولة دون بحثه لتقرير غولدستون، فإن ذلك قد أرسل بدوره رسالة سلبية إلى إسرائيل، التي لم تكتف بجرمها المدمرة على قطاع غزة، و لم يشف غليلها معاناة الأطفال والنساء والمرضى والمسنين والأرامل، بل بدأت حربا أخرى على القدس الشريف، نعم القدس الشريف، قوامها هدم المنازل وتهويد معالم المدينة المقدسة واستمرار بناء المستوطنات والحفريات الجارية تحت المسجد الأقصى، والحصار المضروب على المصلين بمنعهم من أداء عباداتهم، مما ينذر بكارثة أخرى تحل بأبناء الشعب الفلسطيني.

إننا ندعو هذا المجلس الموقّر إلى أن يقوم بمسؤولياته قبل فوات الأوان، وحتى لا يجتمع مرة أخرى على دماء الشهداء وصرخات الأطفال والنساء. إن الوضع في القدس خطير، والممارسات الإسرائيلية تنذر بكارثة وشيكة. وعلى هذا المجلس الموقّر الاضطلاع بواجباته والتحلّي بأعلى درجات المسؤولية وإلزام إسرائيل بوقف حفرياتها تحت المسجد الأقصى ووقف هدم المنازل وتشريد المقدسيين، وقبل هذا وذاك، إنهاء الاحتلال.

من جهة أخرى، تود المجموعة العربية التأكيد مجددا على بطلان أي إجراء أو عمل من قبل إسرائيل، يهدف إلى تغيير الوضع القانوني والمادي والسكاني والهياكل المؤسسية في الجولان السوري المحتل. كما ترى أن التدابير التي اتخذتها إسرائيل لفرض سلطتها القانونية والإدارية فيه لاغية وباطلة. وتؤكد المجموعة من جديد أن كل هذه التدابير والأعمال، بما في ذلك بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل، هي بمثابة تحدٍ للمجتمع الدولي وانتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) واتفاقية جنيف الرابعة. وتطالب المجموعة مجلس الأمن بأن يتحمل مسؤولياته ويلزم إسرائيل بتنفيذ قراره ٤٩٧ (١٩٨١) والانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. كما تطالب المجموعة بالانسحاب

الإسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية المحتلة بمزارع شبعا وتلال كفر شوبا وقرية الغجر.

وبدءاً بحادثة قتل إسرائيل للكونت برنادوت، ممثل الأمم المتحدة في بدايات احتلالها لفلسطين، مرورا بتدميرها لمدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وقتل أطفال تلك المدارس، تظل إسرائيل مهدداً خطيراً لأمن وسلام المنطقة والعالم، ومستخفاً بسلطة هذه المنظمة الدولية. ويتعين على مجلس الأمن أن يعيد المصداقية لهذه المنظمة، والتي ألحقت بها إسرائيل أبلغ الأضرار. وعليه أن يقوم بذلك اليوم قبل الغد. إن تقرير بعثة غولدستون يوفر فرصة أخيرة لهذا المجلس لاستعادة المصداقية المطلوبة ولهزيمة نزاعات تسييس العدالة فيه، فهلا فعل؟ نأمل ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيكاراغوا.

**السيدة روبياليس دي شامورو** (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأنتم تمثِّلون شعب وحكومة فييت نام الموقّرين، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وإننا واثقون في أنكم ستقدمون بقيادتكم هذه إسهامات كبيرة بشأن هذا الموضوع العاجل المعروض علينا. ونشكر وفد الجماهيرية العربية الليبية الذي لولا مشاركته ومبادرته ما استطعنا أن نناقش هذه المسألة اليوم.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل مصر، الرئيس الحالي لحركة عدم الانحياز. لقد كان بيانا عاما قائما على المبادئ، ويعرب عن موقف حركتنا فيما يتعلق بكل المواضيع الأساسية المتصلة بالحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وقد اتفق هذا البيان تماما مع الموقف المبدئي لبلدي، ولا سيما فيما يتعلق باعترافنا بأن إسرائيل لم تتخلّ عن سياساتها وممارساتها التي تهدف إلى إدامة احتلالها لكل الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة في سوريا ولبنان؛ ووضعها العراقيل المستمرة أمام مفاوضات السلام الجدية في الشرق الأوسط؛ و استمرارها في سياسة بناء المستوطنات بدلا من تفكيكها؛ وحصارها المستمر لغزة، وممارساتها التي تنتهك وضع القدس، وما تقوم به من تطهير عرقي مشين للسكان العرب والفلسطينيين الشرعيين في تلك المدينة – كل هذا للحيلولة دون إقامة لدولة فلسطينية وتحقيق السلام في المنطقة.

هناك توافق عالمي في الآراء لرد هذا الوضع على أعقابه على أساس التفاوض وإقامة دولتين. ولا يعارض هذا التوافق في الآراء سوى إسرائيل. ولا يمكن أن يستمر مجلس الأمن في موقفه السلبي الذي يُعد من مخلفات الماضي، بما يسمح لإسرائيل بالتلاعب بالوضع في الشرق الأوسط وإدامة احتلالها، انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وكل قواعد القانون الدولي. لقد كانت جرائم الحرب الأخيرة، التي ارتكبتها إسرائيل خلال اجتياحها لغزة في كانون الأول/ديسمبر، استنزافا لصبر المجتمع الدولي.

وفي ضوء هذه الجريمة الأخيرة من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، قرر مجلس حقوق الإنسان، الذي تشارك نيكاراغوا في عضويته، إنشاء بعثة لتقصي الحقائق، بقيادة القاضي غولدستون، للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي قد تكون ارتكبت في أي وقت أثناء العمليات العسكرية التي قامت بها إسرائيل في غزة في الفترة من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

ويخلص التقرير (A/HRC/12/48) إلى أنه من الجلي، في جملة أمور، أن إسرائيل ارتكبت انتهاكات خطيرة للقانون الدولي خلال الصراع في غزة، وأنها قامت بأعمال تُعد من

أعمال الحرب. ويقف التقرير شاهدا آخر على جميع الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل.

وينبغي لجميع الهيئات التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، متابعة التوصيات التي أوصت بها بعثة غولدستون، وكذلك اتخاذ جميع التدابير القانونية الممكنة من أجل وضع حد نهائي لجميع الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. كما ينبغي أن يترتب على النظر في هذا التقرير قيام مجلس الأمن باتخاذ إجراء قاطع يضع حدا لإفلات إسرائيل من العقاب وممارساتها وسياساتها طوال الستين عاما الماضية؛ كما يجب أن يكفل المجلس تحقيق المساءلة والعدالة. وسيكون مجلس الأمن شريكا في ارتكاب الجرائم الموصوفة في تقرير القاضي غولدستون إذا لم تُتخذ القرارات اللازمة لتنفيذ التوصيات الواردة فيه.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

**السيد ناتاليغاوا** (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بياني بالإعراب عن تقدير وفد بلادي لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المجلس الآخرين على عقد هذه الجلسة الهامة في الوقت المناسب. ونشكر وكيل الأمين العام، السيد لين باسكو، على إحاطته الإعلامية. ونود أن نرحب، بوجه خاص، بمشاركة السيد رياض المالكي، وزير خارجية السلطة الوطنية الفلسطينية، وأن نشدد على أهمية البيان الذي أدلى به هذا الصباح.

كما يود وفد بلادي أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل مصر، باسم حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية العربية السورية، بصفته رئيس منظمة المؤتمر الإسلامي.

وتقدر إندونيسيا التقرير المستفيض والتحليلي والشامل لبعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن الصراع في غزة (A/HRC/12/48). برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون. وتشعر إندونيسيا بقلق وحزن عميقين إزاء ما توصل إليه التحقيق. فالتقرير يصف أنشطة إسرائيل بوصفها هجوما متعمدا يرمي إلى معاقبة وإذلال وإرهاب سكان مدنيين وتقليل قدرتهم الاقتصادية المحلية تقليلا جذريا. وتأثير ذلك يتمثل في إجبار شعب قطاع غزة على الشعور المتزايد بالاعتمادية والضعف، واستعمال القوة المفرطة وغير المتناسبة، وسياسة العقاب الجماعي. وباختصار، ارتكبت إسرائيل مجموعة من الجرائم منتهكة القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، فضلا عن اتفاقية جنيف الرابعة.

إن العمليات الحربية الإسرائيلية في غزة من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ زادت من سوء الحالة الإنسانية السيئة هناك أصلا. والواقع أن حصار غزة وإغلاق المعابر بشكل غير قانوني من جانب السلطات الإسرائيلية ما زالا قائمين. وتأثيرهما الإنساني الخطير على الشعب الفلسطيني لا يحتاج إلى تذكير، أقله العواقب المدمرة المؤدية إلى زيادة بذور العداوة واستنهاض أعمال العنف في المنطقة.

وفي هذا السياق، يود وفدي أن يؤكد من جديد في أوضح طريقة ممكنة غضبه بسبب الهجوم العسكري الذي شنته إسرائيل على قطاع غزة وإدانتها الشديدة له. وبالتالي نشيد ببعثة تقصي الحقائق على توصياتها ونحث جميع الأطراف المعنية على إيلاء أقصى الاهتمام لاستنتاجات التقرير، ومتابعة توصياته وفقا لذلك.

ويذكر تقرير البعثة أن استمرار احتلال إسرائيل لقطاع غزة والضفة الغربية يشكل العامل الأساسي لانتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، وأن إنهاء الاحتلال شرط مسبق لاستعادة الحياة الكريمة

للفلسطينيين، فضلا عن تحقيق التنمية وإيجاد حل سلمي للصراع.

إننا نوافق تماما على هذه الملاحظات. فالصراع في الشرق الأوسط قائم بالفعل منذ فترة طويلة جدا. وعلى مدى ٦٠ عاما، جعل الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني من المنطقة مسرحا للتوتر والعنف. والمسائل الرئيسية – مركز القدس الشرقية، وحدود الدولة الفلسطينية، والمستوطنات في الضفة الغربية، واللاجئون الفلسطينيون، والأمن وموارد المياه – لا تزال بدون حل. ومنذ سنوات عديدة انضمت إندونيسيا إلى المجتمع الدولي في لفت الانتباه إلى عواقب استمرار النشاط الإسرائيلي غير القانوني في الأراضي العربية المحتلة. لذلك نحن نؤيد الاندفاع الحالي في التحرك الدبلوماسي الرامي إلى إعادة إطلاق المفاوضات والبدء بعملية السلام الشاملة، مثلما تبينه الجهود المبذولة ولا سيما جهود الولايات المتحدة.

وإحدى المسائل الرئيسية التي تقتضي اهتماما عاجلا هي أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية. أن سياسات وممارسات إسرائيل الاستيطانية الرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية والطابع المادي للأرض الفلسطينية ومركزها، بما في ذلك القدس الشرقية، انتهاك صارخ للقانون الدولي. فالمستوطنات هي العائق الأكبر أمام إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، وقابلة للحياة، وبالتالي أمام تحقيق السلام. وهذه المسألة مرتبطة ارتباطا وثيقا بجميع المسائل الأخرى تقريبا المتعلقة بالمركز النهائي.

إذا كان لإسرائيل التزام حقيقي بالسلام، فعليها أن توقف جميع أعمال بناء المستوطنات وتوسيعها والتخطيط لها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وتفكيك المستوطنات القائمة هناك. لهذه الأسباب، نعلق أهمية رئيسية على دور مجلس الأمن في التصدي لمسألة الاستيطان مثلما فعل في عام ١٩٨٠ عن طريق قراره ٤٦٥ (١٩٨٠). وعلى مجلس الأمن أن يستعيد دوره في حل هذه المسألة الهامة جدا.

ونود أيضا أن نحث الفلسطينيين المعنيين بمحادثات المصالحة منذ عدة أشهر، وهي المحادثات التي تعمل مصر لأجل تيسيرها، على عدم التهاون في بذل الجهود. فوحدة الفلسطينيين هامة في وجه التحديات الراهنة. وفي هذا الصدد، نأمل من الفصائل المتفاوضة، وهي تحضر لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية للسلطة الفلسطينية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أن تواصل التركيز على الأهمية الحاسمة للوحدة في ما بين الفلسطينيين.

أخيرا، يود وفدي مرة أخرى أن يعرب عن قلقه إزاء انتهاكات إسرائيل البرية والجوية الجارية لسيادة لبنان، منتهكة قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونناشد إسرائيل أن تنسحب بالكامل مما تبقى من الأرض اللبنانية المحتلة، ونود أن نوجه مناشدة مماثلة كي تنسحب إسرائيل من الجولان السوري المحتل، تنفيذا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

**السيد سانغكو** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نهنئكم ونهنئ بلدكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس خلال هذا الشهر. ونرحب بفرصة المشاركة في هذه المناقشة عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

تؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. ونشكر السيد لين باسكو، على إحاطته الإعلامية إلى المجلس هذا الصباح؛ ونود أيضا أن

نعرب عن تقديرنا لوجود وزير الخارجية الفلسطيني وأن نشكره على بيانه.

إن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط ينبغي فهمها في سياق الاحتلال العسكري الإسرائيلي الجاري للأرض الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، العائد إلى عام ١٩٦٧، وما يرافقه من إنكار لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وسجل إسرائيل الحافل بازدراء القانون الدولي، وفشل مجلس الأمن في اتخاذ أي إجراء مفيد هما العاملان الرئيسيان المساهمان في عدم إحراز تقدم في عملية السلام. ومن الضروري لأجل صون السلم والأمن الدوليين أن تحترم جميع الأطراف احتراما كاملا التزاماتها وأن تفي بها وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وأن يضطلع مجلس الأمن بولايته بموجب ميثاق الأمم المتحدة من دون انتقائية أو الكيل بمكيالين.

وتدين جنوب أفريقيا استمرار الحصار الإسرائيلي لغزة، ومواصلة بناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. واستمرار بناء جدار الفصل وتكثيف برامج هدم المنازل، الأمر الذي نشهده حاليا في القدس الشرقية، يشكلان انتهاكين خطيرين للقانون الدولي، حسبما نصت عليه بوضوح قاطع فتوى محكمة العدل الدولية بتاريخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤. ويشعر وفدي بالقلق أيضا إزاء الاستفزازات الإسرائيلية في القدس الشرقية مؤخرا. فهذه الأنشطة تقوض جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

إن حكومة جنوب أفريقيا دانت أعمال العدوان وكذلك الانتهاكات الصارخة والمنهجية لحقوق الإنسان في قطاع غزة المحتل إبان الهجمات التي شنتها قوات الدفاع الإسرائيلية هناك في الجزء الأخير من كانون الأول/ديسمبر العام الماضي وأوائل هذا العام، الأمر الذي أدى إلى خسارة فادحة في أرواح الأبرياء وتشريد آلاف الفلسطينيين. وفي ازدراء من قوات الدفاع الإسرائيلية لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وتجاه المجتمع الدولي، أقدمت على مهاجمة مرافق دراسية تابعة للأونروا ودمرت البنية التحتية الفلسطينية. ونحن رحبنا بقرار الأمين العام القاضي بإنشاء مجلس للتحقيق وإيفاده إلى غزة. ومع ذلك، نأسف لأنه لا يزال يتعين تنفيذ نتائجه وتوصياته.

لقد درست بالتفصيل حكومة جنوب أفريقيا التقرير (A/HRC/12/48) الصادر عن بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن الصراع في غزة. ويود وفدي أن ينوه مع التقدير بالطريقة الممتازة التي اعتمدها القاضي ريتشارد غولدستون وأعضاء آخرون في البعثة خلال الاضطلاع بولايتهم في ظل ظروف صعبة. وجنوب أفريقيا تؤيد تأييدا قاطعا النتائج والتوصيات الواردة في التقرير. ونؤكد من جديد ثقتنا الكاملة بالقاضي غولدستون، ونذكّر بالدور البارز الذي قام به في تحول بلدنا إلى الديمقراطية، وعمله المتعلق بالعديد من المسائل الدولية الأخرى، بما في ذلك المحكمتان الجنائيتان الدوليتان ليوغوسلافيا السابقة ورواندا.

ومثلما قال القاضي غولدستون، ”إن ثقافة الإفلات من العقاب سادت المنطقة لفترة طويلة جدا. وعدم المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم المحتملة ضد الإنسانية بلغ شأوا كبيرا“. ولذا، ندعو مجلس الأمن إلى الوفاء بمسؤولياته المسندة إليه بمقتضى الميثاق فيما يتعلق بهذه الأزمة، التي طال أمدها أكثر مما ينبغي.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الستين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ونشيد بالوكالة لمساعداتها الإنسانية والإنمائية القيِّمة للاجئين الفلسطينيين على مدى العقود الستة الماضية. وما فتئت جنوب أفريقيا ملتزمة بالمساهمة في

الصندوق العام للوكالة على أساس سنوي، إقرارا منها بالمساعدات القيمة التي تقدمها الوكالة لأكثر فئات الفلسطينيين ضعفا.

وقد أبدت جنوب أفريقيا باستمرار دعمها الثابت لحق الشعب الفلسطيني في دولته القابلة للاستمرار. ونحن نؤمن بأن رؤية التعايش السلمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، على أساس إقامة دولة فلسطينية تتعايش بسلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل على أساس حدود ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، هو الحل الدائم الوحيد لهذا النزاع. وما زلنا على اقتناع بأن المفاوضات هي الوسيلة الوحيدة لإنهاء النزاع والاحتلال للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى.

وما فتئت جنوب أفريقيا تؤيد حلا تفاوضيا للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وفقا للقرارات والمبادرات الدولية، مثل قرارات المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) ، ومبادرة السلام العربية. إننا نتطلع إلى اليوم الذي ينتهي فيه سفك الدماء، وتتمكن فيه دولتان، فلسطين وإسرائيل، من العيش جنبا إلى جنب بسلام وأمن، ضمن حدود معترف بها دوليا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

**السيد نونييث موسكيرا** (كوبا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أعرب عن تهنئتنا لفييت نام على رئاستها لمجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وأن أرحب في هذه القاعة بمعالي السيد رياض المالكي، وزير خارجية السلطة الوطنية الفلسطينية.

ما زالت الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، تتسم بالعنف وعدم الاستقرار.

إن عدم احترام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للقانون الدولي واستمرار احتلالها غير الشرعي للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى ما زال يشكِّل العقبة الرئيسية أمام تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة.

وتقدِّر كوبا عرض تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق المعنية بالنزاع في غزة (A/HRC/12/48)، أو تقرير غولدستون. إنه تقرير موضوعي ودقيق من الناحية القانونية، وجرت صياغته بمهنية ونزاهة.

إن رفض إسرائيل لاستنتاجات بعثة تقصي الحقائق وإحجامها عن التعاون في تنفيذها يقدم دليلا آخر على عدم احترام تلك الحكومة لإرادة الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي وتجاهلها، مرة أخرى، لقرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تواصل فرض حصار إجرامي على سكان غزة.

ومن خلال العدوان العسكري في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير الماضيين، لم تنتهك إسرائيل بشكل صارخ القانون الدولي، بما في ذلك انتهاك التزاماتها القانونية باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال فحسب، بل قامت أيضا بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. إن المسؤولين عن تلك الأعمال الهمجية ما زالوا بدون محاكمة وبدون عقاب. وهذا الإفلات من العقاب لم يكن ليحدث لولا الحماية التي تحظى بها إسرائيل من الدولة العظمى التي تواصل مدها بالموارد المالية والأسلحة التي تنفذ بها سياستها العدوانية.

وقد أكدت البعثة أن الحصار السابق لقطاع غزة والعدوان عليها يمثل كلاهما شكلا من أشكال العقاب الجماعي ضد السكان الفلسطينيين في غزة، وأن ذلك ما قصدته السلطات الإسرائيلية من وراء الحصار والعدوان.

ولا يقتصر التقرير على تقديم الأدلة على انتهاكات إسرائيل العديدة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك مبدأي التمييز والتناسب، بل يثبت أيضا وجود نية واضحة لمهاجمة الأهداف المدنية، كما دلل على ذلك الأمر الصادر للجنود بعدم التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية.

وقد دمّرت آلة الحرب التدميرية للسلطة القائمة بالاحتلال كل ما كان في طريقها. فبالإضافة إلى أكثر من ١ ٤٠٠ حالة وفاة - بما في ذلك وفاة أكثر من ٣٠٠ طفل- بسبب تلك الأعمال العدوانية، دمرت بطريقة خرقاء المدارس، والمستشفيات، والمنازل، والمباني العامة، ومرافق إمداد الأغذية، وشبكات تطهير المياه، والمصانع، والهياكل الأساسية عموما. وقد نفذ ذلك بنية واضحة لجعل حياة الشعب الفلسطيني صعبة بشكل متزايد، وتدمير كرامته، وإغراقه في حالة من الرعب، وإضعاف قدرته على التنمية بشكل جذري، وزيادة اعتماده على المساعدة الخارجية وإضعافه.

ويجب ألاّ ننسى أن هذا التقرير لم يكن التقرير الوحيد الذي قدم توثيقا واضحا لوحشية السلطة القائمة بالاحتلال في غزة. ويكفي أن نذكر بالبعثة التي أوفدها الأمين العام للتحقيق في الهجمات على مباني الأمم المتحدة في قطاع غزة، والتي قدمت استنتاجات مماثلة. إن كوبا تدين بشدة تلك الأعمال وتحث المجتمع الدولي على محاكمة المسؤولين بالصرامة التي تقتضيها تلك الجرائم.

وبالمثل، نطالب إسرائيل، مرة أخرى، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تضع حدا لجميع انتهاكاتها لحقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تمتثل بشكل صارم لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

وفي انتهاك خطير للقانون الدولي وفي تناقض مع أهداف عملية السلام، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، البناء غير المشروع للمستوطنات وللجدار العازل على طول الضفة الغربية، لا سيما في القدس الشرقية وحولها. وهذا يجعل الحالة الراهنة غير مستقرة وخطيرة، بينما تجري أعمال التحريض والاستفزاز والعدوان غير المشروعة التي يقوم بها المستوطنون المتطرفون ضد السكان والأماكن المقدسة.

وما زال القلق يساور كوبا إزاء الدمار المادي والاقتصادي والاجتماعي الهائل الذي تسببه تلك الممارسات الاستيطانية غير المشروعة والمدمرة التي تترتب عليها تداعيات خطيرة بالنسبة لعملية السلام.

وتؤكد كوبا من جديد أن جميع الإجراءات أو الأعمال التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بهدف تغيير الوضع القانوني والمادي والسكاني أو الهيكل المؤسسي للجولان السوري المحتل، وإجراءات إسرائيل لفرض ولايتها القضائية والإدارية هناك، تعتبر لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني.

كما أننا نعيد التأكيد على أن تلك التدابير والإجراءات، بما فيها بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري منذ عام ١٩٦٧، تشكل انتهاكا للقانون الدولي، والاتفاقات الدولية، والميثاق، وقرارات الأمم المتحدة - بما في ذلك القرار ٤٩٧ (١٩٨١) - واتفاقية جنيف الرابعة، بالإضافة إلى كونها تشكل تحديا للمجتمع الدولي. وكوبا تطالب إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

ويحدونا الأمل في أن الجهود الحالية، والجهود التي سيبذلها المجتمع الدولي في المستقبل، ستنهي احتلال إسرائيل لجميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

ونحن مقتنعون أن دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، ستصبح حقيقة واقعة عاجلا وليس آجلا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل باكستان.

**السيد هارون** (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفدي، أود أن أهنئكم، سيدي، على إدارتكم الحكيمة لهذا المجلس، وأعرب عن امتناننا لكم لعقدكم هذه الجلسة.

وأود أن أرحب بالسيد المالكي في مجلس الأمن. ويسرنا أن يكون موجودا معنا. وأود أيضا أن أشكر غيابيا السيد لين باسكو الذي افتتح الجلسة هذا الصباح.

ليس إجحافا أن نقول إننا نؤيد تأييدا كاملا وصادقا البيانات التي أدلى بها ممثلا مصر وسوريا الموقران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي على التوالي.

إن هدف المجتمع الدولي المشترك منذ أمد بعيد هو التوصل إلى سلام شامل في الشرق الأوسط. وفي أوائل هذا العام، شهدت هذه القاعة مناقشات طويلة بشأن هذا الموضوع نفسه، وإنه لمن المحزن حقا أن نقول إن ما نقوم به اليوم هو أننا نواصل مناقشة الموضوع نفسه، وبجميع مكوناته وجوانبه الهامة للغاية التي خلقت للمجتمع الدولي وضعا إشكاليا لا ينتهي بل يستشري ويستشري.

إن النتائج المترتبة على استجابتنا غير الكافية تخلق، في رأيي، وضعا حيث ينتظر شعب المنطقة بلا نهاية العدالة الاجتماعية والحقوق والمبادئ التي تمسكوا بها بصفتها مبادئ كاملة ينبغي إيلاؤها حقا بعض الاعتراف من هذه القاعة. وللأسف، لم يحدث ذلك بعد، وإذ نجلس هنا اليوم، فإننا نعرب عن بالغ قلقنا إزاء الوضع الإنساني المستمر في غزة والضفة الغربية، حيث يواجه السكان أخطارا تهدد حياتهم وحريتهم وأرزاقهم. إن إغلاق حدود غزة في وجه حرية حركة السكان والتجارة يخنق الاقتصاد المحلي والخدمات العامة ويشكل تهديدا مستمرا للأمن البشري.

وفي خضم هذه المأساة الإنسانية الكبيرة، وعندما تكلمت هنا السنة الماضية ذكّرت شعب إسرائيل بخلفيته، وحضارته وإيمانه العميق باتباع الطريق السليم. وقلت لهم، وأكرر هنا اليوم، إن التقرير الرائع (A/HRC/12/48) الصادر عن بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، التي ترأسها السيد غولدستون، يقول الكثير عما يمكن أن يحققه الناس إذا ارتقوا فوق كل هذا وأرادوا أن ينظروا إلى الوضع برمته من فوق، وليس من ناحية ذاتية فقط. وأعتقد أن التقرير، وبالطريقة التي يعكس بها الوضع، يستحق الإشادة من هذه الهيئة. فهو يستحق الثناء والقراءة بتفهم تام وبدون تحفظ، لأنه يتكلم بصوت قوي وصادق للغاية.

وإذا لم تقر هذه الهيئة بهذا العمل الكبير بشأن الموضوع الذي وضعه مقرروه، اسمحوا لي أن أقول إنه ليس هناك الكثير مما وصفه التقرير غير معروف لدينا. لقد أمضينا شهورا في مداولات بشأن هذه المسائل وفي قاعة المجلس هذه، لكن كل ما استطيع قوله هو إنه نوعا ما لا يبدو أن لنا عيونا نقرأ بها، وآذانا نسمع بها أو شفاها نتكلم بها.

أعتقد أننا ونحن نتكلم لندين ما يحدث، يجب علينا أيضا أن نكون تقدميين ونحاول التحرك إلى أبعد من هذه المرحلة. وأود أن أثير أمام هذا المجلس اليوم مسائل يمكن أن تعيد انخراط هذا المجلس، وأود أن أحدد أربع بارامترات لينظر فيها والتي ينبغي أن تكون، بطريقة ما، مفيدة لعمل هذا المجلس.

أولا، على مجلس الأمن، لا سيما الأعضاء الخمسة الدائمين، أن يظهر الإرادة السياسية لإحراز تقدم حقيقي من أجل السلام والأمن في الشرق الأوسط. ومن الأهمية بمكان أن يسعى مجلس الأمن إلى الحصول على التزامات صارمة من

الأطراف ذات الصلة للشروع في المفاوضات من جديد بهدف التوصل إلى حل الدولتين. وإذ نبدأ من جديد، لا نحتاج بالضرورة إلى تحصيل ما هو حاصل. فلقد تقرر إطار السلام سلفا في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وكذلك في مرجعية مدريد، وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية والتفاهمات التي تم التوصل إليها في أنابوليس في عام ٢٠٠٧.

ثانيا، يتعين على المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط أن تستغل الإمكانات الكاملة لبيانها الصادر في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وأن تدعم عملية السلام من خلال مشاركة شفافة وموضوعية.

ثالثا، هناك حاجة ماسة إلى معالجة المحنة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية وإعادة بناء المؤسسات الفلسطينية التي دمرها الصراع والعنف. وعلينا أن ندعم الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الفلسطينية، التي هي شرط أساسي لسلام ذي مصداقية وشامل. ونحث إخواننا الفلسطينيين على تنحية خلافاتهم جانبا وأن يحشدوا كل قواهم في السعي من أجل السلام.

وأخيرا، من الضروري لتحقيق تسوية دائمة للصراع العربي - الإسرائيلي أن نعالج أسبابه الجذرية، متمثلة في الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. ولذلك، يتطلب الحل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى، بما في ذلك الجولان السوري. وعلى إسرائيل أن توقف فورا جميع الأنشطة الاستيطانية. ومن المهم أيضا بالنسبة لهذه المعادلة إحراز تقدم موازٍ على المسارين السوري - الإسرائيلي واللبناني - الإسرائيلي وذلك لتحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط.

ونؤمن إيمانا صادقا بأن الانخراط الدائم من قِبل المجتمع الدولي ومجلس الأمن بشأن البارامترات التي حددتها سيؤدي إلى التسوية السياسية التي نأمل فيها ونحلم بها منذ وقت طويل.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد يحيى المحمصاني، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

**السيد المحمصاني**: أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وإتاحة الفرصة لنا للمشاركة في مناقشة المجلس للحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، في ضوء تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/HRC/12/48).

ونرحب بوجود وزير خارجية السلطة الوطنية الفلسطينية، السيد رياض المالكي، معنا، ونشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية.

إن فداحة الاجتياح العسكري الإسرائيلي المدمّر على قطاع غزة وسياسة الحصار التي حرمت سكانه من أبسط متطلبات العيش وانتهكت حقوقهم الأساسية التي نصّت عليها الشرائع والاتفاقيات، دفعت المجتمع الدولي إلى إرسال بعثة تقصي الحقائق إلى قطاع غزة برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون.

لقد استرشدت البعثة أثناء إعدادها لتقريرها بأحكام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وانطلقت من الالتزامات التي تقع على عاتق الدول، وخاصة القائمة بالاحتلال، تجاه السكان المدنيين. وقد خلصت البعثة إلى أن إسرائيل تعمدت بعدوانها على غزة قتل المدنيين واستعمالهم كدروع بشرية. وتشكل هذه الممارسات جرائم حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

إن استعمال القوة على نحو غير متناسب، وشن هجمات على السكان المدنيين، وتدمير الممتلكات والمنشآت المدنية هي أساليب غير مشروعة لتحقيق الأهداف العسكرية والسياسية. وإن مثل هذه الأعمال تقوض نظام القانون الدولي وتتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة.

إن إسرائيل ما زالت تتصرف وكأنها فوق القانون في كل مرة يصدر فيها قرار أو تقرير عن ممارساتها ولا يُتْبع بإجراء للمساءلة. إن عدم تفعيل أساليب المحاسبة والمساءلة يعزز الإفلات من العقاب ويشكك بمصداقية الأمم المتحدة. وقد آن الأوان لكي يضع مجلس الأمن حدا لثقافة حماية إسرائيل من تبعات عدوانها على المنطقة، كما آن الأوان لمقاضاة مرتكبي الانتهاكات لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي وتفعيل آليات العدالة الدولية لمنع الإفلات من العقاب.

لقد اعتبرت بعثة تقصي الحقائق أن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي تدخل حكما في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. وقد أكدت اقتناعها بأن اتخاذ خطوات عملية لإنهاء الإفلات من العقاب يشكل ضمانة لردع تكرار ارتكابها في المستقبل ويساهم في إنهاء العنف وحماية المدنيين واستعادة السلام وصونه.

إن الهدف من هذا التقرير هو العمل على إنقاذ العدالة وضمان محاسبة المتهمين بارتكاب جرائم حرب، وذلك لا يتعارض مع الجهود المبذولة لإحلال السلام. إن احترام القانون الإنساني الدولي لا يمكن أن يعوق السلام، كما أن السلام لا يتعارض مع احترام حقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، ونحن ندعو إلى تطبيق توصيات تقرير غولدستون.

وإضافة إلى عدوانها على قطاع غزة، تستمر إسرائيل في ممارساتها على مدينة القدس الشرقية في محاولة ترمي إلى تهويدها والاستيلاء على أراضيها واقتلاع أهلها، وعزلها عن باقي الأراضي الفلسطينية بتكثيف الاستيطان داخلها وحولها، وتطويقها بجدار الفصل العنصري، وسحب الهويات من سكانها والاستمرار في سياسة هدم المنازل. ولا تزال الممارسات الإسرائيلية لتهويد المدينة المقدسة مستمرة للنيل من المسجد الأقصى ومحاولة هدمه عن طريق مواصلة الحفريات والأنفاق من تحته، واستباحته وتغيير المعالم العربية والإسلامية في القدس القديمة من خلال الهدم والتدمير الحضاري والتاريخي لها.

إن القدس والمسجد الأقصى هما في غاية الأهمية لجميع العرب والمسلمين قاطبة، وخط نرفض تجاوزه. ونستغرب صمت المجلس أمام ما تقوم به إسرائيل من عبث في تراث المدينة وتهويدها، وانتهاك حرمة المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها. وإننا نطالب مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته وإلزام إسرائيل باحترام القرارات الدولية وأحكام القانون الدولي وبوقف مخططاتها في تهويد القدس وإزالة ما نفذته من هذه المخططات غير المشروعة، وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على القدس وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن جوهر النزاع العربي الإسرائيلي هو الاحتلال، ثم الاحتلال، الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية. وبسبب هذا الاحتلال عانت منطقتنا العديد من الحروب والمآسي والويلات. ولم تفلح محاولات السنوات السابقة لإيجاد حل لهذا النزاع بسبب التعنت الإسرائيلي وعدم التعاطي بجدية مع عملية السلام.

إن قضية الشرق الأوسط تمر الآن بمرحلة دقيقة في ظل الجهود والمساعي الجارية حاليا لإحلال السلام عن طريق المفاوضات، لإيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي، طبقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. وإن استمرار تعثر تلك الجهود

والمساعي سيؤدي حتما إلى تدهور الوضع وعودة العنف وعدم الاستقرار إلى المنطقة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد بول بادجي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

**السيد بادجي** (تكلم بالفرنسية): بصفتي رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، اسمحوا لي يا سيدي الرئيس بتهنئتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن عن شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأثق في أن أعمال المجلس ستدار على خير وجه في ظل قيادتكم القديرة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ سلفكم، السفيرة سوزان رايس، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية، لإدارتها أعمال المجلس على نحو نموذجي ومتسم بالكفاءة خلال شهر أيلول/سبتمبر.

وأود أن أرحب بحضور معالي السيد رياض المالكي، وزير خارجية السلطة الفلسطينية، في هذه الجلسة لمجلس الأمن، وأعرب عن تقديري للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على تقريره.

وباسم اللجنة، أود أن أعرب عن تقديري لعقد هذه المناقشة البالغة الأهمية للحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين، التي ما زالت ملحة. وفي بياني اليوم لن أسهب في مسألة عدد المرات التي تناول فيها المجلس على مر السنين المشاكل المتعلقة بوضع القدس أو مدى فاعلية تدخله. ولكني بالتأكيد سأدعو المجلس إلى أن يُتبِع هذه المناقشة الشهرية بقرار عملي يساعد على إحداث تغيير ملموس وإيجابي على أرض الواقع، ومن ثم يدفع بالعملية السياسية قدما إلى الأمام.

وقد حدد قرار المجلس الأخير في هذا الشأن، وهو القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عددا من الخطوات الضرورية في هذا الاتجاه. ومن دواعي الأسف أنها بقيت، في معظمها، دون تحقيق. فالحالة في غزة ما زالت مفزعة، والعمل في إعادة الإعمار لم يبدأ بعد. وإسرائيل تواصل حصارها للإقليم. ولا توجد في الوقت الحالي أي بوادر على قرب الدخول في حوار سياسي حقيقي، ناهيك عن مفاوضات جدية بشأن جميع قضايا الوضع الدائم بين الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية.

وتسمح هذه الحالة بإطالة أمد الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأرض الفلسطينية. فبناء المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة مستمر، ومئات الوحدات السكنية الجديدة يجري تشييدها ومشاريع البناء تلقى الموافقة من المحتلين الإسرائيليين.

الحالة في القدس الشرقية المحتلة تتدهور يوما بعد يوم. وفي الأسبوع الماضي فحسب أصدر مكتب لجنتنا بيانا أعرب فيه عن قلقه من التدهور الخطير للحالة في القدس الشرقية، واسترعى الانتباه إلى الاستمرار في هدم المنازل وطرد ساكنيها الفلسطينيين، وبناء المستوطنات ونقل المستوطنين إليها، بهدف تغيير المركز القانوني للمدينة المقدسة وسماتها الطبيعية وطابعها الديمغرافي.

وذكر المكتب أن تلك السياسات والإجراءات تشكل انتهاكات للقانون الدولي وأن الدولة المحتلة يجب أن تنهيها على الفور. تلك السياسات والإجراءات أبطلت أيضا نتائج الجهود الكبيرة التي بذلتها المجموعة الرباعية وشركاؤها لإعطاء زخم جديد لمفاوضات الوضع الدائم. وعلاوة على ذلك، أثارت تلك السياسات والإجراءات الشكوك حول صدق البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومة الإسرائيلية

وحول ما إذا كانت لديها الإرادة لاستئناف المفاوضات الجادة بهدف التوصل إلى حل الدولتين.

لقد أبرزت لجنتنا في مناسبات كثيرة أن استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية، المؤلفة من قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، يمثل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي. وإن انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية أكدته الأطراف المتعاقدة السامية ومجلس الأمن. وقد برهن الغزو العسكري الإسرائيلي لغزة، أثناء عملية الرصاص المصهور، على أن إسرائيل تتنصل باستخفاف من واجباتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي. وذلك تشهد عليه أيضا أعداد القتلى والجرحى بين سكان قطاع غزة، ومعظمهم مدنيون، والهدم المكثف والمتعمد للممتلكات والهياكل الأساسية.

ولقد جاء رد فعل المجتمع الدولي سريعا وإجماعيا على الانتهاكات المرتكبة في غزة. فقد أوفدت مختلف الهيئات الدولية عدة بعثات لتقصي الحقائق في الأشهر الأخيرة بقصد التيقن من صحة الحقائق المحيطة بأحداث كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وقد سلطت نتائج تلك التحريات الأضواء على الانتهاكات الكثيرة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وحتى جرائم حرب، التي ارتكبها الطرفان في الصراع. وقد أصدرت منظمات المجتمع المدني تقارير خلصت جميعها إلى أن انتهاكات جسيمة للقانون الدولي قد ارتُكبت فعلا.

وأثنت لجنتنا على عمل بعثات تقصي الحقائق تلك وأيدت الدعوات المطالبة بالمحاسبة. وفي تموز/يوليه الماضي عقدت لجنتنا في جنيف اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني بقضية فلسطين، الذي اجتذب خبراء دوليين مرموقين وممثلين عن الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وقد طالب المشاركون بتنفيذ توصيات جميع بعثات الأمم المتحدة لتقصي الحقائق وحثوا جميع الدول على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقيات جنيف والصكوك القانونية الأخرى.

وفي ١٥ أيلول/سبتمبر عرضت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان وترأسها القاضي ريتشارد غولدستون، تقريرها عن النزاع في غزة (A/HRC/12/48). إنه تقرير شامل جدا يستحق الدراسة المتعمقة. وينتهي التقرير بمجموعة من التوصيات، بعضها موجه إلى الأطراف في الصراع، وبعضها إلى المجتمع الدولي، وتوصيات أخرى موجهة إلى الأطراف في الصراع والمجتمع الدولي في نفس الوقت. تلك التوصيات يجب أن تكون محل دراسة ومتابعة ضرورية من الهيئات المختصة.

وتؤمن لجنتنا بأن مرتكبي الجرائم الخطيرة، أيا كان الجانب الذي ينتمون إليه، يجب أن يمثلوا أمام العدالة وأن يحاسبوا على أعمالهم. وتدعو اللجنة المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات حازمة لكفالة التقيد التام الكامل بمعايير القانون الإنساني الدولي واحترامها. وعلى وجه التحديد تلتمس اللجنة من الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة أن تفي على الفور بواجباتها بموجب المادة ١ المشتركة من اتفاقيات عام ١٩٤٩، التي تفرض على الأطراف المتعاقدة السامية أن تحترم الاتفاقية وأن تكفل احترامها في كل الظروف.

وينبغي توجيه دعوة إلى الأمم المتحدة، وتحديدا إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، للنظر في ما يجب اتخاذه من خطوات للتعامل بفعالية مع انتهاكات القانون الدولي. وإن الحل التفاوضي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني يجب أن يؤسَّس على مبادئ القانون الدولي التي يجب التقيد بها بحذافيرها.

النظام القانوني الدولي لن يحقق مقصده إلا بفرض احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. والحقيقة أن العدالة الدولية لن تستتب ما لم تعقد جميع العناصر الفاعلة من المجتمع الدولي عزمها على وضع حد للإفلات من العقاب بمحاسبة مرتكبي انتهاكات القانون الدولي على أعمالهم. وإن مجلس الأمن، المكلف بصون السلم والأمن الدوليين بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة، يجب أن يضطلع بدور رائد في ذلك المسعى ذي الأهمية الحيوية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): والآن أعطي ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة الكلمة.

**السيد عيد** (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. إن نظر مجلس الأمن في هذه المسألة يدلل على عزمه على البحث عن حل دائم لتحقيق السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط. وتنزانيا تعلن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

البيانان اللذان أدلى بهما وزير خارجية فلسطين والممثل الدائم لإسرائيل يبينان أن الطرفين ينشدان السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط. والمسألة الوحيدة المتبقية هي كيفية اختتام العملية الجارية على نحو يضمن بلوغ ذلك الهدف. ووفدي يرحب بشتى الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والاتحاد الروسي ومصر والعناصر الإقليمية الفاعلة الأخرى في مختلف مبادراتها سعيا إلى سلام وأمن دائمين في المنطقة.

وتعرب تنزانيا مجددا عن قلقها إزاء الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، جراء استمرار الأنشطة الإسرائيلية غير القانونية. ويساورنا بالغ القلق، على نحو خاص، إزاء الإجراءات التي تتخذها إسرائيل حاليا دعما للمستوطنات غير القانونية في قلب القدس الشرقية. ونحث الحكومة الإسرائيلية على رفع الحصار الذي فرضته على الفلسطينيين وفتح جميع المعابر الحدودية، بدون تأخير، للسماح بحرية حركة الأفراد والبضائع، والأهم من ذلك، وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين الفلسطينيين.

ونناشد المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، أن يضطلع بمسؤولياته ويتخذ الخطوات اللازمة للضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لكي تتصرف وفقا لجميع واجباتها والتزاماتها القانونية بموجب خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وعلى النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣). ونشجع جميع الأطراف المشاركة في العملية على ممارسة ضبط النفس والامتثال لوقف إطلاق نار دائم وإجراء حوار صادق للتفاوض على تنفيذ خارطة الطريق. وفي ذلك الصدد، نحث قيادتي جانبي الصراع على تفادي البيانات التحريضية ووقف جميع أشكال العنف، لا سيما ضد المدنيين الأبرياء، مثل النساء والأطفال.

وفي الختام، نغتنم هذه الفرصة لنعرب مجددا عن دعمنا لعملية السلام وحق الفلسطينيين في استعادة حقوقهم الأساسية، بما في ذلك حق الوجود كدولة مستقلة تعيش في سلام وأمن جنبا إلى جنب مع إسرائيل.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيسلندا.

**السيد بالسون** (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): لا تزال الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة تثير بالغ القلق وتهدد الاستقرار على نحو يتجاوز المنطقة بكثير. وعلى الرغم من انتهاء عملية الرصاص المسكوب، فإن سكان غزة لا يزالون تحت الحصار، ويعانون من القيود المفروضة على

الحركة واستيراد حتى أبسط الاحتياجات الأساسية، ومن الحظر شبه الكلي المفروض على التصدير، وعكس مسار التنمية الاقتصادية. وتظل حالة المدنيين العاديين من أبناء غزة غير مقبولة وفقا للمعايير الدولية.

وفي غضون ذلك، لا يزال نظام الإغلاق ساريا في الضفة الغربية. ولا يزال يساور أيسلندا بالغ القلق إزاء استمرار هدم المنازل وعمليات الإخلاء وأنشطة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ويجب إنهاء الاستيطان والإفلات من العقاب فورا. فاستمرار أجواء الإفلات من العقاب أوجد أزمة عدالة في الأرض الفلسطينية المحتلة ينبغي تناولها.

وتقر أيسلندا تماما بالشواغل الأمنية الإسرائيلية المشروعة، لا سيما بشأن تهريب الأسلحة وإطلاق الصواريخ بصورة غير مقبولة انطلاقا من غزة، التي تحصد أرواح المدنيين الأبرياء وتعرض حياتهم للخطر. وفي الوقت ذاته، فإن هذه الانتهاكات لا تبرر الاستخدام غير المتناسب للقوة أو انتهاك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وقد خلص التقرير الشامل لبعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن التراع في غزة (A/HRC/12/48) إلى وجود أدلة على ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان من جانب إسرائيل خلال عملية الرصاص المسكوب. وفي الضفة الغربية، ومن لدن الجماعات المسلحة الفلسطينية أيضا خلال إطلاقها المتكرر للصواريخ على جنوب إسرائيل. ويستحق التقرير أن ننظر فيه ونتابعه بصورة جدية. والاستنتاجات التي خلص إليها تتطلب اتخاذ إجراء ملموس وإنشاء نظام ذي مصداقية للتحقيق في الانتهاكات المزعومة. ويجب على كل دولة من الدول الأعضاء أن تتعهد بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة.

وترى أيسلندا أنه لا بد من بذل قصارى الجهود لإنهاء المأساة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال المفاوضات والوساطة. ويجب على المجتمع الدولي أن يُكَثِّف الضغط على الجانبين بغية تنشيط عملية السلام. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، لا سيما من لدن مجلس الأمن، من خلال بذل جهد متضافر لمواصلة السعي الفعال إلى تحقيق هدف إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين، الذي يشكل شرطا مسبقا لإحلال السلام الدائم. ويجب ألا نسمح بتلاشي الزخم السياسي القائم.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سويسرا.

**السيدة غرو** (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لسويسرا لكي تعرب عن آرائها بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ولا تزال تلك المنطقة فريسة لتوترات شديدة تؤدي إلى عدم الاستقرار والمعاناة، لا سيما بالنسبة للسكان المدنيين. فصعوبة تشكيل حكومة في لبنان، على الرغم من الانتخابات الحرة والشفافة التي أجريت هناك في حزيران/يونيه، والحالة المتردية لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وقطاع غزة دليلان قَوِيَّان على هذه الحالة المتكررة من انعدام الاستقرار.

وتعرب سويسرا عن بالغ قلقها إزاء الحالة السائدة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية. وقد ثبت أنه من المستحيل إحراز أي تقدم يُذكر بشأن استجابة مستدامة للحالة الإنسانية في غزة، أو تعميرها وتلبية احتياجات سكانها من حيث التنمية الاقتصادية. كما نلاحظ أن إسرائيل لا تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وأن بناء المستوطنات، بما في ذلك في القدس الشرقية، لا يزال مستمرا في انتهاك للقانون.

إن الأحداث الأخيرة المتعلقة بجبل الهيكل/الحرم الشريف، والنظر في تقرير بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن التراع في غزة (A/HRC/12/48) من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، تدل على ضرورة استئناف محادثات السلام، وعلى الحاجة الملحة لإيجاد حل تفاوضي للصراع.

وترحب سويسرا بتحقيق بعثة غولدستون في الانتهاكات المزعومة المرتَكَبَة من لَدُن جميع الأطراف. غير أننا نشعر بالقلق إزاء استنتاج البعثة بأن جرائم خطيرة للغاية ارتكبتها مختلف الأطراف في سياق الصراع في غزة. وسيكون أمرا غير مسؤول عدم متابعة ذلك الاستنتاج.

ومن الأهمية الحيوية أن تتخذ فورا جميع الأطراف في الصراع التدابير اللازمة لإجراء تحقيقات مستقلة وفقا للمعايير الدولية. فهي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن المتابعة. وإذا كانت الأطراف في الصراع غير قادرة على الوفاء بالتزامها بتقديم المشتبه بارتكابهم لانتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان إلى العدالة، أو غير راغبة في ذلك، فإنه يجب على المجتمع الدولي كفالة عدم إفلات مرتكبي هذه الانتهاكات من العقاب.

ونرى أنه لا بد، أولا، من حث الأطراف في الصراع على اتخاذ التدابير اللازمة، ضمن جدول زمني محدد، لفتح تحقيقات مستقلة تفي بالمعايير الدولية؛ ثانيا، النظر في إمكانية إنشاء لجنة مستقلة من الخبراء في القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان للإشراف على أي إجراء قضائي تقوم به الأطراف في الصراع.

وفي الختام، لا يمكن إطلاقا أن يفرض السعي للتوصل إلى حل عن طريق التفاوض للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على نحو يضر بالهدف الرئيسي المتمثل في البحث عن تحقيق العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. ومتابعة تقرير غولدستون بطريقة جدية من شأنها أن تشير إلى إرادة المجتمع الدولي على التعزيز الفعال للتوصل إلى حل سلمي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

ومع ذلك، فإن مكافحة الإفلات من العقاب لا تمثل سوى عنصر واحد من هذا الحل. وما زال تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين هو المعلم الأساسي لبناء دولة فلسطينية في المستقبل. ونحن ندعو الأطراف المعنية إلى قطع التزام موثوق نحو الجهود الجارية. وعلاوة على ذلك، لا شيء يمكن أن يحل محل المفاوضات المباشرة بين الطرفين. ولا يسع بلدي سوى أن يشجعهما على العودة إلى طاولة المفاوضات. وتقدم مبادرة جنيف حلا نموذجيا وهي، مع مرافقها التي استكملت مؤخرا، أداة عملية لوضع اتفاق للسلام. وبالتالي يمكن لهذا العمل الهام الذي أنجزه المجتمع المدني أن يلهم هذه المناقشات وتسوية الصراع.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل بنغلاديش.

**السيد مؤمن** (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر جميع المعنيين الآخرين على عقد هذه الجلسة الهامة. كما أشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية التي قدمها صباح هذا اليوم بشأن آخر التطورات التي حصلت في الشرق الأوسط، بما في ذلك فلسطين.

ويعلن وفد بلدي تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل مصر بصفته رئيس مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز. وإضافة إلى ذلك، أود أن أبرز النقاط التالية.

لقد ظلت بنغلاديش دوما ملتزمة بقضية فلسطين. وهي تواصل التضامن مع الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل والشرعي من أجل تقرير المصير وقيام الدولة. وتضامننا مع القضية الفلسطينية ودعمنا لحقوق الشعب

الفلسطينية غير القابلة للتصرف أمران مستمران وثابتان. وتؤكد بنغلاديش مجددا على موقفها الثابت ومفاده أن استمرار احتلال فلسطين هو السبب الجذري لأعمال العنف والاضطراب وزعزعة الاستقرار في المنطقة. ويحرم شعب فلسطين من حقوقه الأساسية في تقرير المصير وفي العيش بحرية في أرضه. ونحن نرى أن إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس هو الحل المستدام الوحيد لهذه الصراع الذي طال أمده.

وتدين بنغلاديش استيطان إسرائيل غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، الذي يؤدي إلى تقويض وحدة الأرض الفلسطينية واتصالها الجغرافي. وعلى جميع الأطراف المعنية أن تدعو إلى التجميد الفوري لتوسيع المستوطنات اليهودية، فضلا عن تفكيك المستوطنات القائمة في الأراضي المحتلة. ولا يمكن السماح باستمرار ذلك الظلم ويجب رفعه لمصلحة حرية تنقل السكان وتوفير إمكانية وصول وكالات تقديم المساعدة الإنسانية. ومن الضروري أن نعيد تكريس أنفسنا للقضية الفلسطينية المتمثلة في تقرير المصير وإقامة الدولة، وأن نعمل معا على تحقيق هذا التطلع.

ونحن بحاجة إلى اغتنام جميع الفرص واتخاذ التدابير من أجل تمتثل إسرائيل ومناصروها لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن فلسطين. ومن دواعي الأسف أن نلاحظ أن العناصر الرئيسية للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) لم تستوف بعد. وعلى الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الكامل والفعال لذلك القرار. وينبغي التصدي لاستمرار تحدي الدولة القائمة بالاحتلال وتجاهلها الصارخ للقانون الدولي من جانب جميع المعنيين، بما في ذلك مجلس الأمن والمجتمع الدولي. وينبغي اتخاذ تدابير فعالة لإجبار المحتل على الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ولخريطة الطريق.

ومما يستدعي القلق أن نلاحظ اعتداءات إسرائيل الأخيرة على المصلين الفلسطينيين في المواقع الإسلامية المقدسة في الحرم الشريف والمسجد الأقصى في القدس الشرقية المحتلة. ولا شك أن هذه الاعتداءات استفزازية، بالنظر للحالة المضطربة في المدينة المحتلة. ونحن نرى أن من الضروري استرعاء الاهتمام إلى تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن التراع في غزة (A/HRC/12/48)، المعروف بتقرير غولدستون.

وفضلا عن ذلك، فإن نتائج مجلس التحقيق التابع للأمين العام بحاجة أيضا إلى النظر فيها بشكل جدي. ووفقا لتقرير بعثة تقصى الحقائق، فرضت إسرائيل حصارا ونفذت سياسة منهجية للعزل والحرمان ضد سكان قطاع غزة. ويفيد التقرير أيضا بأن الأنشطة العسكرية الإسرائيلية كانت تستهدف السكان المدنيين في غزة. ووفقا لتوصيات بعثة تقصي الحقائق، فإن من الضروري في هذه الحالة أن يتخذ مجلس الأمن التدابير المناسبة لمعالجة المحنة الحادة لسكان غزة.

وتؤمن بنغلاديش إيمانا ثابتا بأن التوصل إلى تسوية سلمية وشاملة وعادلة هو الأمر الرئيسي لإحلال السلام في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، يمكن اعتبار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق المتعلقة بالشرق الأوسط مبادئ توجيهية. وعلاوة على ذلك، يلزم أن تؤخذ بعين الاعتبار الجدي توصيات بعثة تقصي الحقائق. وتأمل بنغلاديش بأن تتخذ جميع الأطراف المعنية نهجا واقعيا نحو هذه المسألة بغية ضمان التنفيذ العاجل لخريطة الطريق لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. ونود ألا نشهد إلقاء اللائمة على المجتمع العالمي وشعوره بالخجل لعدم تنفيذه خريطة الطريق العادلة والحكيمة والإنسانية والمتعلقة بفلسطين.

**الـرئيس** (تكلـم بالإنكليزيـة): أعطـي الكلمـة لممثل ماليزيا.

**السيد علي** (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة هذا المجلس وأن أعرب عن مدى سرورنا لرؤيتكم وأنتم تتولون رئاسة هذه الجلسة. كما نشكركم على عقد هذه الجلسة وعلى دعوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ويود وفد بلدي أيضا أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل سوريا بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

إن الحالة في الشرق الأوسط، وبخاصة في الأرض الفلسطينية المحتلة، حالة خطيرة ومضطربة. ويلزم اتخاذ إجراء عاجل وحاسم، لا سيما من جانب مجلس الأمن، لتحقيق استقرار الحالة ولبدء عملية السلام، بما يفضي إلى التوصل إلى حل شامل وعادل.

وأدت الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى زيادة تدهور الحالة. ومضى عام تقريبا بعد إرساء وقف إطلاق النار الهش وبعد اتخاذ هذا المجلس بالإجماع للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي دعا، في جملة أمور، إلى كفالة حرية وصول المعونة الإنسانية وغيرها من الإمدادات الأساسية والتجارية اللازمة، فضلا عن مواد البناء الضرورية إلى غزها وخارجها، والى تخفيف معاناة السكان هناك. ولكن هذا أبعد ما يكون عن التحقيق، و لم يتم القيام بأي عمل لضمان تنفيذه. وما زال سكان غزة، وبخاصة النساء والأطفال وكبار السن، يعانون من الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى منع اللوازم التي تمس الحاجة إليها من الوصول إليهم. ألا يبرر هذا اتخاذ هذا المجلس إجراء لضمان تنفيذ قراره الذي اتخذه بالإجماع؟

وفي الوقت نفسه، خلص مجلس التحقيق الذي شكله الأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان إلى أن إسرائيل تتحمل المسؤولية عن القتل والتدمير في غزة وعن الخروق المادية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ونحن نؤيد تأييدا كاملا نتائج وتوصيات كلا من مجلس التحقيق وتقرير غولدستون (A/HRC/12/48)، ولا سيما بشأن ضرورة أن تقوم السلطات المعنية بالتحقيق الكامل في احتمال توجيه اتهامات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وفي هذا السياق أيضا، نتساءل عن سبب صمت المجلس إزاء تقرير مجلس التحقيق، بالرغم من أن التقرير قدم إلى المجلس قبل عدة أسابيع. فهل هو لا يستحق أي إجراء من المجلس، أم أن المجلس ينتظر تقرير غولدستون لإقامة المزيد من الأدلة على نتائج مجلس التحقيق؟

إننا نشعر بالجزع إزاء حوادث العنف والهجمات المتزايدة من جانب المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين على الفلسطينيين. ويفزعنا امتناع السلطات الإسرائيلية عن منع هذه الأعمال التي تزيد من حدة الحالة الملتهبة بالفعل في الأراضي المحتلة، وبخاصة القدس الشرقية المحتلة. ونحث المجلس على اتخاذ إجراءات حازمة لإجبار إسرائيل على وقف جميع الأعمال الاستفزازية، بما في ذلك تلك الرامية إلى تغيير سمات ووضع القدس الشرقية والأراضي الفلسطينية المحتلة من الناحيتين الديمغرافية والجغرافية.

يتعين علينا أن نركز طاقتنا وجهودنا بصورة جدية على استعادة الفلسطينيين لحقوقهم غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقهم في إقامة دولة مستقلة. ويجب على جميع

الأطراف العمل بجدية وإخلاص لبلوغ هدف إيجاد حل عادل ودائم للمشكلة في الشرق الأوسط. ونحث مجلس الأمن مرة أخرى على اتخاذ الإجراءات الضرورية لاستعادة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

**السيد موريخون** (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): تؤكد إكوادور مجددا موقفها بشأن الصراع في الشرق الأوسط: الاحترام الكامل لقواعد القانون الدولي ومبادئه، وبخاصة في ما يتعلق بالتسوية السلمية للنزاعات؛ وإدانة استخدام القوة أو التهديد باستخدامها؛ والامتثال للمعاهدات والاتفاقات الدولية؛ والامتثال الصارم لقرارات الأمم المتحدة وهيئاتها. وفي هذا السياق، فإننا نؤيد قرارات مجلس الأمن.

يدين وفد بلدي مرة أخرى أعمال العنف في الشرق الأوسط والتي تنتهك القانون الدولي بوضوح وتحول دون التوصل إلى حل شامل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وللصراع العربي - الإسرائيلي في نهاية المطاف، في إطار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ووفقا لقواعد القانون الدولي ومبادئه.

كما ندين العمليات العسكرية في قطاع غزة التي أودت بحياة عدد كبير من البشر، وبخاصة من النساء والأطفال، وتسببت في أضرار مادية جسيمة. وإلى جانب تلك الأعمال العسكرية، فإن الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية أدى إلى تفاقم معاناة ودمار شعب يناضل من أجل إقامة دولة مستقلة وذات سيادة. وتلك الإجراءات تحديدا هي التي دفعت مجلس حقوق الإنسان إلى إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة.

تلاحظ إكوادور التوصيات الواردة في تقرير غولدستون (A/HRC/12/48) إلى أجهزة الأمم المتحدة المختلفة وإسرائيل والسلطات الفلسطينية المختصة والمجتمع الدولي بخصوص المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والتعويضات والانتهاكات الخطيرة لقانون حقوق الإنسان والحصار وإعادة البناء واستخدام الأسلحة والإجراءات العسكرية وحماية منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عنها ومتابعة توصيات البعثة. كما تلاحظ إكوادور مع القلق الدعم غير الكافي لبعثة مجلس حقوق الإنسان من جانب إسرائيل على النحو المشار إليه في تقرير غولدستون.

وختاما، تضم إكوادور صوتها إلى المجتمع الدولي في مطالبته بتسوية الصراع مع احترام حق الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في العيش في سلام وأمن في دولتين مستقلتين ومتمتعتين بالسيادة داخل حدود آمنة ومعترف بها. ونحث الطرفين على السعي إلى الإسهام في استئناف حوار قد يؤدي إلى إحلال السلام العادل والدائم والشامل مع الامتثال الصارم والفعال لالتزاماتهما.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد خزاعي** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص شكرنا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المهمة والتي جاءت في وقتها. ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا للممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لتقديمه اقتراحا بعقد هذه الجلسة لمجلس الأمن للنظر في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/HRC/12/48). ونشيد بحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمجموعة العربية والدول الأخرى الأعضاء لتأييدها الاقتراح الليبي.

قبل أقل من عام، تسببت الآلة العسكرية للنظام الإسرائيلي المحتل في مأساة إنسانية مروعة لم يسبق لها مثيل

في قطاع غزة، أسفرت عن خنق وذبح سكان غزة الأبرياء والعزل، وبخاصة النساء والأطفال، لما يزيد على ٢٠ يوما متتالية. كما استهدف النظام الصهيوني، الذي لا يقيم وزنا لاحترام الإنسانية وحقوق الإنسان، جميع البشر والمنازل والهياكل الأساسية بدون استثناء في قطاع غزة ولجأ إلى ارتكاب أعمال إجرامية لا تخطر على بال مثل قصف الأطفال والنساء الأبرياء الذين احتموا في مبان أعلنت الأمم المتحدة أنها آمنة. والنظام الإسرائيلي، بارتكابه لتلك الجرائم الهمجية، تحدى مرة أخرى مصداقية المجتمع الدولي والعالم المتحضر، وبخاصة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وقوض أبسط القيم الأساسية التي يمثلها العالم المتحضر.

أجمعت غالبية الدول الأعضاء، أثناء أزمة غزة، على دعوة الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى اتخاذ كل التدابير الضرورية لإنهاء الجرائم الوحشية والبالغة القسوة التي يرتكبها النظام الإسرائيلي في غزة على الفور. وحثت جمهورية إيران الإسلامية، ودول أعضاء أخرى كثيرة، بقوة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، على اتخاذ تدابير فورية لوقف الهجمات الإسرائيلية التي حملت كل سمات العقاب الجماعي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

وقد أيدنا القرار الذي اتخذه مجلس حقوق الإنسان والذي دعا، في جملة أمور، إلى إدانة العمليات العسكرية للنظام الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة؛ والوقف الفوري للهجمات العسكرية التي يشنها النظام الإسرائيلي في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة؛ والانسحاب الفوري لقواته العسكرية من قطاع غزة. وبالمثل، فقد أيدنا المجلس بشدة في قراره إيفاد بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق على الفور للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبتها السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال بحق الشعب الفلسطيني في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة.

وكما يدرك الأعضاء، فإنه في غياب أي تدبير فعال من جانب مجلس الأمن، كلف مجلس حقوق الإنسان القاضي ريتشارد غولدستون بقيادة فريق للتحقيق في تلك الجرائم وتقديم تقرير إلى المجلس. وعلى الرغم من أن تقرير غولدستون صدر متأخرا بعض الشيء ولا يعبر سوى عن جوانب جزئية وثانوية للجرائم المختلفة التي ارتكبها النظام الإسرائيلي في غزة، فإنه يتضمن توصيات مهمة لمجلس الأمن من بينها، في جملة أمور، مطالبة المجلس بإلزام النظام الإسرائيلي بتقديم تقرير إليه خلال ستة أشهر بشأن التحقيقات والمحاكمات التي ينبغي له أن يجريها بخصوص الانتهاكات التي حددتها البعثة.

إننا نردد بقوة أصوات الضمائر اليقظة في أنحاء العالم، بما في ذلك غالبية الدول الأعضاء، في مطالبة الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات حازمة بخصوص جرائم النظام الصهيوني في غزة، بما فيها تلك الموصوفة في تقرير غولدستون. ونعتقد أيضا أن التوصيات الواردة في التقرير ينبغي اعتبارها أساسا صالحا لمحاكمة السياسيين والقادة العسكريين والأفراد والمواطنين الإسرائيليين الذين شاركوا في مجزرة غزة.

وينبغي لنا أن نتصرف بشكل جماعي لإظهار دعمنا غير المشروط لقضية فلسطين، من ناحية ولإنقاذ صورة الأمم المتحدة ومصداقيتها، من ناحية أخرى. ويجب أن نستجمع إرادتنا السياسية القوية بعزم لكي نثبت لدولنا أن المنظمة لا تسترضي المعتدين أبدا وأن من يرتكبون جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية لا يمكن أن يفلتوا من العقاب.

يجب علينا أن نعمل جاهدين لمواجهة الجرائم التي كشف عنها التقرير والحيلولة دون تطبيق سياسة الكيل

بمكيالين في عملية جلب المجرمين إلى العدالة. ليس هناك شك في أن استجابة هذه الجلسة للتقرير ستبعث برسالة واضحة إلى جهات مختلفة – أولا، إلى المجتمع الدولي ككل، بشأن فعالية منظومة الأمم المتحدة وكفاءهما في صون السلام والأمن الدوليين؛ وثانيا، إلى مرتكبي مثل هذه الجرائم، فيما يتعلق بمستوى الجدية التي نواجه بها أعمالهم الإجرامية وثالثا؛ إلى ضحايا جرائم الحرب، الذين يستحقون الدعم الكافي والعادل من المنظمات الإقليمية والدولية المختصة.

وبناء عليه، من المتوقع أن يراعي مجلس الأمن، تماشيا مع مسؤوليته عن تعزيز السلام والأمن الدوليين وحمايتهما، تماما التوصيات الواردة في تقرير غولدستون. ونعتبر هذه الجلسة اختبارا حقيقيا لمصداقية مجلس الأمن وموثوقيته. ونأمل بصدق أن نراه يتحرك في الاتجاه الصحيح. وإذا لم ينحرك فلا يمكننا أن نتوقع من العالم، ولا سيما ضحايا الجرائم البشعة التي يرتكبها النظام الإسرائيلي في قطاع غزة، أن يبقى مؤمنا بأن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية هي أفضل مصدر دعم لهم.

أود أن أرفض الادعاءات التي لا أساس لها ضد بلدي والتي أوردها ممثلة النظام الصهيوني في بيانها الذي أدلت به هذا الصباح. وغني عن القول، إن هذه المزاعم هي حملة تشهير أخرى أطلقها ذلك النظام في محاولاته اليائسة لتحويل الأنظار عن ترسانته النووية وإرهاب الدولة الذي يمارسه والفظائع التي يرتكبها في المنطقة.

قبل الختام، أود أن أؤكد مجددا الدعم الثابت من شعبي وحكومة بلدي لأفراد الشعب الفلسطيني في جهودهم المشروعة والشرعية لممارسة حقهم في تقرير المصير.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

**السيد كوينلان** (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على إتاحة الفرصة للتكلم في هذه المناقشة المفتوحة الثانية خلال رئاستكم. نحن نقدر كثيرا هذه الفرصة للإسهام في نظر المجلس في هذه المسائل الحيوية بهذه الطريقة. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية، وأرحب باشتراك وزير الخارجية المالكي في المناقشة.

كثير من البلدان اليوم تكلمت عن الصراع في غزة وجنوب إسرائيل الذي وقع في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير. لقد تكلمنا في هذا المجلس خلال ذلك الصراع، وكنا نشعر بالحزن الشديد إزاء الأحداث المأساوية. إن أستراليا تؤيد حق إسرائيل في الدفاع عن النفس، وتدعم ذلك بقوة. يجب أن تتوقف الهجمات الصاروخية.

بيد أن هذا لا يغير قلقنا إزاء الحالة الإنسانية للمدنيين في غزة، قبل الصراع وأثناءه وبعده. ودعونا الطرفين خلال الصراع إلى تجنب الأعمال التي تسبب معاناة لا داعي لها للمدنيين. وندعو الأطراف الآن إلى العمل لمنع استمرار الأزمة الإنسانية – وهي حالة غير مقبولة. وندعو إلى التخفيف من القيود المفروضة على المعابر. وفي الوقت نفسه، يجب وقف تهريب الأسلحة. أثناء الصراع، ظلت استراليا تقول باستمرار إن على جميع الأطراف أن تفعل كل ما بوسعها، قانونيا وأخلاقيا، لضمان تجنب وقوع ضحايا في صفوف المدنيين. كما وضحت أستراليا في ذلك الوقت، ومنذ نشوب الصراع ظلت تؤيد إجراء تحقيق سليم في أي مزاعم بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

من الأهمية بمكان معالجة هذه الأمور بجدية وعناية. لهذا السبب، تدعو أستراليا مرة أخرى الطرفين إلى إجراء التحقيق المناسب في الادعاءات التي قدمت بشأن جميع

انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وقد أوضحنا في جنيف في ٢٩ أيلول/سبتمبر أننا نفضل أن يبقى النظر في تقرير بعثة تقصي الحقائق داخل مجلس حقوق الإنسان، لإتاحة الوقت أمام الطرفين لإجراء تلك التحقيقات.

إن الدرس الذي لا مناص من استخلاصه من صراع غزة هو أنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم للصراع بين إسرائيل والفلسطينيين إلا بالوسائل السلمية. ويجب علينا جميعا الاستمرار في بذل جميع الجهود الرامية إلى ضمان تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، باعتبار تلك الجهود ضرورة ملحة جدا. ويتمثل موقف أستراليا الثابت في أن السلام بين إسرائيل والفلسطينيين يجب أن يكون مبنيا على حل الدولتين، حيث يمكن للإسرائيليين والفلسطينيين العيش في سلام وأمن داخل حدودهم المرسومة الخاصة بهم. ويجب على الطرفين احترام الاتفاقات التي سبق أن أبرماها، بما في ذلك خارطة الطريق للسلام. ينبغي لإسرائيل وقف الأنشطة الاستيطانية والعمل على تطبيع الحياة اليومية للفلسطينيين. وفي المقابل، يتعين على الفلسطينيين الاستمرار في تفكيك البنى التحتية الإرهابية ووقف العنف والتحريض.

وإننا نثني على الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة في هذا المجال والتزام الرئيس أوباما وفريقه، وندعو الطرفين إلى استئناف المفاوضات على وجه السرعة. من الواضح أن المشاركة الإيجابية الجارية للمجتمع الدولي الأوسع نطاقا، بما في ذلك أعضاء المجموعة الرباعية وبلدان المنطقة تكتسي أهمية قصوى أيضا. وكما قلنا سابقا، نحن ندرك قيمة المبادرة العربية للسلام وأهميتها.

وتوفيرا للوقت، سيدي الرئيس، أود أن ألفت انتباهكم إلى بياني الذي وُزع. وفي الختام، أقول إن استراليا تؤيد بقوة عملية السلام والإسهام في تطوير المؤسسات الفلسطينية وكذلك تقديم المساعدات الإنسانية. ومنذ أواخر عام ٢٠٠٧، قدمنا ما قيمته أكثر من ٧٥ مليون دولار في مجالي التنمية والمساعدة الإنسانية، وسنستمر في تقديم مستوى عال من المساعدة. ونحث جميع الأطراف على العمل من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم لهذا الصراع الرهيب. ونحن مستعدون للاستمرار في تقديم ما بوسعنا من مساعدة للتوصل إلى هذه النتيجة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

**السيد لوليشكي** (المغرب): أود بداية أن أعرب لكم عن تقدير وفد بلادي دعوتكم إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة في الظرف الحالي الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط، مع التعبير عن شكرنا للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطته الشاملة عن آخر التطورات التي عرفتها المنطقة مؤخرا. كما يرحب وفد بلادي بمعالي السيد رياض المالكي، وزير الخارجية الفلسطينية.

ويريد وفد بلادي علاوة على ما تقدم به ممثل مصر عن حركة عدم الانحياز وممثل سوريا عن منظمة المؤتمر الإسلامي وممثل السودان عن المجموعة العربية، أن يركز بيانه هذا على ما سُجِّل أخيرا من ممارسات ميدانية خطيرة داخل الأرض الفلسطينية المحتلة وعلى الخصوص في مدينة القدس.

فقد واصلت إسرائيل سياستها غير القانونية في القدس والتي تجلت في مصادرة المزيد من الأراضي في حي سلوان والأحياء العربية الأخرى، والإصرار على بناء مستعمرة جديدة في حي الشيخ جراح مع الاستمرار في إقامة جدار لعزل القدس عن محيطها الطبيعي. وبالتزامن مع ذلك، استهداف السكان العرب بهدم منازلهم وإجبارهم على النزوح وسحب بطاقات إقامتهم. كما واصلت إسرائيل

قيامها بأعمال الحفر وبإقامة شبكات الأنفاق تحت المسجد الأقصى وفي محيطه، وكذا مصادرة الأثريات الإسلامية.

إن من شأن هذه الأعمال الاستفزازية التي تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والديمغرافي لمدينة القدس وطمس هويتها بشكل منهجي وغير مسبوق أن تزيد من التوتر في المنطقة وتخلق واقعا جديدا يعيق أي تقدم نحو إيجاد حل للدولتين الذي التزمت بتحقيقه الأسرة الدولية.

والمملكة المغربية التي يرأس عاهلها لجنة القدس، عبرت أكثر من مرة عن شجبها المطلق للانتهاكات التي استهدفت أخيرا باحة المسجد الأقصى، ورفضها المطلق لهذه الممارسات الخطيرة المنافية لقيم التعايش والتسامح التي جاءت بها الأديان السماوية. وكذلك فيها تنكر تام للشرعية والمواثيق الدولية.

وقد بادر جلالته في حينه، إلى إثارة انتباه القوى الدولية الفاعلة إلى الأخطار المترتبة عن الأعمال الإسرائيلية غير المشروعة من أجل اضطلاعها بمسؤوليتها والتدخل الفوري لوضع حد لها، بما في ذلك التحرك العاجل لوقف انتهاكات حرمة باحة المسجد الأقصى والأماكن المقدسة الأخرى. ولا يزال صاحب الجلالة يتابع عن كثب تطور هذه الأوضاع، في تواصل مع أشقائه ملوك ورؤساء الدول العربية والإسلامية.

وبالموازاة مع ذلك، وبالنظر على المعاناة التي يعيشها يوميا سكان المدينة المقدسة، تواصل لجنة القدس دعم صمود المقدسيين من خلال إنجاز مشاريع ومنشآت ذات طابع اجتماعي تكفلت بإنجازها وكالة بيت مال القدس الشريف.

ولإبراز الأهمية المحورية للقدس بالنسبة للصراع في المنطقة، ستنظم وكالة بيت مال القدس ومؤسسة ياسر عرفات، في المغرب يومي ٢٨ و ٢٩ من هذا الشهر منتدى دوليا حول القدس برعاية عاهل المملكة المغربية. وسيشارك في هذا الملتقى مسؤولون من مستوى رفيع وشخصيات أكاديمية وقيادات دينية ومنظمات غير حكومية وممثلو المجتمع المدني من مختلف أنحاء العالم.

انطلاقا من التزام المملكة المغربية، المستند على مبادرة السلام العربية، بعملية السلام في الشرق الأوسط كخيار لا مناص منه تنخرط المملكة في جميع جهود المجتمع الدولي الهادفة إلى إحياء عملية السلام. وإذ تسجل بارتياح تكثيف المجهودات الدولية في هذا الصدد، تتابع المملكة المغربية بتقدير جهود الإدارة الأمريكية لتجاوز الصعوبات التي تعترض طريق السلام، كما تثمن كل الجهود الدولية الأخرى بما فيها الجهود الأوروبية. وتتطلع لأن تفضي المحاولات الأخيرة التي يبذلها المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط إلى انطلاقة جديدة للمفاوضات على أساس المرجعيات والاتفاقات السابقة بين الأطراف ومبادرة السلام العربية باعتبارها مبادرة واقعية تعكس إرادة عربية صادقة للتوصل إلى حل عادل وشامل للنزاع في الشرق الأوسط.

إن تحقيق السلام في الشرق الأوسط ليس شأنا خاصا بالأطراف وهو ما أكده المندوب الدائم لأستراليا قبل قليل بل هو مطلب مُلح للأسرة الدولية لما لاستقرار هذه المنطقة من تأثير مباشر على الأمن والسلم الدوليين.

لذا وجب على الأطراف تحمل مسؤولياتها كاملة، بمساعدة الأسرة الدولية لاغتنام هذه الفرصة التاريخية لتحقيق السلام في هذه المنطقة. فإذا كانت السلطة الوطنية الفلسطينية، بدعم ومواكبة من المجموعة العربية والدولية، قد استطاعت الوفاء بالتزاماتها الدولية ولبّت، بإقدام وأحيانا بعد تضحيات كبيرة، ما طلب منها، فإن الشعب الفلسطيني يتطلع الآن إلى أن يبدأ بجني ثمار مجهوداته وأن يرى بصيصا من الوعود التي قدمت له تتحقق على أرض الواقع بدلا من

استمرار السلطات الإسرائيلية في التشكيك في المرجعيات والاتفاقات التي على أساسها انطلقت العملية السلمية.

وفي أفق معاودة وتكثيف المجهودات الدولية لإعادة إحياء عملية السلام، تتمنى المملكة المغربية أن تؤدي المجهودات الحثيثة التي ما زالت تبذلها مصر الشقيقة إلى لَم الصفوف الفلسطينية وترجيح المصلحة الوطنية لما فيه الخير للشعب الفلسطيني بكل مكوناته.

كما تلقينا بارتياح الخطة التي أطلقتها السلطة الوطنية الفلسطينية الهادفة في غضون سنتين إلى استكمال اللبنات التي على أساسها سيتحقق حلم الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة القابلة للحياة وعاصمتها القدس الشريف، تعيش في أمن وسلم بجانب إسرائيل.

نتمنى صادقين أن يسهم اجتماعنا هذا في اتخاذ مبادرات وإجراءات ترفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني الشقيق وتفتح آفاقا واعدة لعملية لاستئناف السلام حقيقية وشاملة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

**السيد العلاف** (الأردن): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالتهنئة لكم على رئاستكم لمجلس الأمن وأن أتقدم بالشكر لسلفكم على إدارة أعمال المجلس بكل حكمة واقتدار وللسيد لن باسكو وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطته الشاملة.

يضم الأردن صوته للبيانات التي ألقاها كل من مندوب السودان بالنيابة عن المجموعة العربية، ومندوب سوريا بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، ومندوب مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

يشهد العالم اليوم إجماعا دوليا حول هدف تحقيق حل الدولتين والوصول إلى السلام الشامل في الشرق الأوسط استنادا إلى المرجعيات الدولية المتفق عليها ومبادرة السلام العربية. كما يشهد التزاما عربيا يتجسد في اعتماد مبادرة السلام العربية عام ٢٠٠٢ وما تلا ذلك من تأكيد عليها في كافة القمم العربية المتعاقبة وآخرها قمة الدوحة، بالإضافة إلى اعتمادها من قبل منظمة المؤتمر الإسلامي. وكما نلمس جميعا أيضا التزاما وعملا فلسطينيا دؤوبا من جانب السلطة الوطنية الفلسطينية والرئيس محمود عباس تحديدا لتحقيق هدف حل الدولتين المنشود الذي من شأنه أن يضمن الأمن والسلام لكافة شعوب المنطقة ودولها.

وبالرغم من ذلك كله فإن إسرائيل ما زالت، مع الأسف الشديد، مستمرة في تعنتها ورفضها التجاوب مع الجهود الدؤوبة والمخلصة الرامية إلى خلق بيئة ملائمة لإطلاق مفاوضات سلام جادة على كافة المسارات من النقطة التي انتهت إليها سابقا. فهي لا تزال مستمرة في أنشطتها الاستيطانية غير القانونية وغير الشرعية في الأراضي العربية المحتلة، ومن ضمنها القدس الشرقية.

كما نؤكد أن الاستيطان والسلام نقيضان لا يجتمعان، خاصة أن الأنشطة الاستيطانية المخالفة أصلا للقانون الدولي وللقانون الدولي الإنساني تقوض من فرص قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة على التراب الوطني الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية وفقا لحدود الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، وبالتالي فإننا نؤكد على أن هذه الأنشطة الاستيطانية وتواصلها المحموم بهذا الشكل يهدد بشكل مباشر وخطير آفاق تحقيق السلام في المنطقة.

كما أن إسرائيل تستمر في إجراءاتها الأحادية الجانب وغير القانونية وغير الشرعية في مدينة القدس الشرقية المحتلة،

حيث أننا نشهد تسارعا خطيرا في وتيرة ونطاق هذه الإجراءات، مثل الحفريات تحت وحول الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين، وبشكل خاص الحرم القدسي الشريف ومحيطه فضلا عن سياسات هدم المنازل وتهجير السكان وبناء المستوطنات والوحدات الاستيطانية الجديدة والمحاولات المحمومة لتغيير الطابع الديمغرافي للقدس الشرقية المحتلة وعرقلة عمل إدارة الأوقاف فيها.

وتشدد المملكة الأردنية الهاشمية على أن كافة الإجراءات الإسرائيلية الأحادية غير شرعية وغير قانونية وتمثل خرقا جسيما لالتزامات إسرائيل بوصفها القوة القائمة بالاحتلال في الضفة الغربية المحتلة بما في ذلك مدينة القدس الشرقية، علاوة على أنها تشكل عقبة حقيقية أمام الجهود المبذولة لإطلاق المفاوضات الجادة الرامية لتحقيق حل الدولتين والوصول إلى السلام الشامل في الشرق الأوسط.

إن التصعيد الإسرائيلي الخطير خلال الأسبوعين الماضيين، والمتمثل في العديد من الإجراءات الاستفزازية في محيط الحرم القدسي الشريف والمسجد الأقصى المبارك وغير ذلك من اعتداءات تمس بالوضع القانوني لمدينة القدس الشرقية، تمثل بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية ولقيادتها متمثلة بحضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين خطا أحمر لا يمكن القبول بتجاوزه. وانطلاقا من موقفنا هذا، فقد قام الأردن بتكثيف الاتصالات مع القوى الدولية المؤثرة، ومن ضمنها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ومع الأمين العام للأمم المتحدة، من أجل التدخل الفوري والعاجل لوقف كافة الاعتداءات والإجراءات الاستفزازية الإسرائيلية بشكل نهائي ودائم. فالقدس بما لها من مكانة كبيرة في ضمير ووجدان عشرات الملايين من المسلمين والمسيحيين حول العالم تجعل من هذه الاستفزازات والإجراءات غير القانونية فتيلا من شأنه أن يقود إلى وضع قد يهدد الأسس الراسخة للأمن والسلام الدوليين.

ومن على هذا المنبر، نطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته واتخاذ موقف صارم لوقف جميع الاعتداءات والاستفزازات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، وفي القلب منها مدينة القدس الشرقية. كما أننا نؤكد على أن المحافظة على القدس وحمايتها وصيانتها ستبقى دائما أولوية هاشمية أردنية، ولن تتوانى بلادي عن بذل أي جهد من أجل معالجة أي اعتداء وأي استفزاز أو أية أخطار تتهدد الأماكن المقدسة الإسلامية منها والمسيحية.

لقد أدانت المملكة الأردنية الهاشمية بشدة الاعتداءات الإسرائيلية على السكان المدنيين العزل خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة، كما رحبت في أكثر من مناسبة بما في ذلك خلال الكلمة التي ألقاها معالي وزير الخارجية الأردني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، رحبت بتقرير لجنة تقصي الحقائق الدولية برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون. وقد جاء هذا الترحيب انطلاقا من إيماننا العميق بأهمية صون مبدأ العدالة الجنائية الدولية وتطبيقه وفقا لأسس موضوعية صارمة وغير انتقائية وبعيدة عن التسييس.

واستنادا إلى ذلك، دعمت المملكة الأردنية الهاشمية طلب عقد جلسة خاصة لمجلس لحقوق الإنسان لمناقشة هذا التقرير يوم غد في جنيف.

كما ندعو هنا إلى ضرورة رفع الحصار المفروض على قطاع غزة، حيث يكابد أهلنا هناك معاناة يومية مأساوية وتعوزهم أغلب أسباب إدامة الحياة الطبيعية، ولا بد من رفع هذا الحصار غير الإنساني والبدء بإعادة إعمار القطاع.

يعيد الأردن دعمه للمضامين الهامة التي أكد عليها الخطاب الذي ألقاه فخامة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في الجمعية العامة بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر. لقد فصل هذا

الخطاب، وبما لا يدع مجالا للبس، رؤية الرئيس الأمريكي للحل النهائي والمرجعيات التي اعتمدها والمتمثلة في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧ من خلال قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والمتواصلة جغرافيا والقابلة للحياة لتعيش بسلام وأمن إلى جانب إسرائيل، وكذلك تحقيق السلام بين سوريا ولبنان وإسرائيل. إن إعادة تأكيد الرئيس أوباما وبوضوح في هذا الخطاب على الإطار السياسي المرجعي للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية عبر التأكيد على أن قضايا الحدود والأمن والقدس واللاجئين هي قضايا الحل النهائي التفاوضية الحيوية هو أمر هام وموضع ترحيب من قبل الحكومة الأردنية وكذلك هو تأكيده القاطع على عدم شرعية المستوطنات.

إن خطاب الرئيس أوباما هذا يدلل أيضا على استمرار التزامه القوي بتحقيق حل الدولتين والسلام الشامل في الشرق الأوسط، وعلى عزمه على مواصلة الجهود الكبيرة والمشكورة التي بدأها وإدارته، منذ اليوم الأول لتولي مسؤولياته بهدف تهيئة البيئة البناءة والملائمة لإطلاق مفاوضات جادة وبسرعة، وعلى كل المسارات للوصول إلى هذا الهدف النبيل.

إن إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية - جوهر الصراع في الشرق الأوسط - هو مفتاح لحل نزاعات أخرى وضمان لاستقرار المنطقة، منطقتنا التواقة إلى السلام الذي لا يمكن تحقيقه سوى من خلال حل الدولتين، الدولة الفلسطينية المستقلة المتواصلة جغرافيا والقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية ومرة أخرى التي تعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

**السيدة يول** (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولا، أن أضم صوت النرويج إلى صوت المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط التي دعت في الشهر الماضي مجددا إسرائيل والفلسطينيين إلى تنفيذ اتفاقاتهما السابقة والوفاء بالتزاماتهما السابقة بغية تهيئة الظروف لاستئناف المفاوضات في الأجل القريب. وانطلاقا من نفس الشعور بالإلحاح، أناشد الطرفين الانخراط الكامل في المفاوضات المستأنفة لإقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء على أساس حدود ١٩٦٧. وهناك تسليم واسع ومتزايد بأننا نقترب من لحظة الحقيقة. إن رؤية حل الدولتين لا تتحمل التعرض لعملية إجهاض أخرى.

وفضلا عن ذلك، ونظرا لدور النرويج كرئيس للجنة الاتصال المخصصة - مجموعة المانحين التي تدعم السلطة الفلسطينية - لا بد من أن أشدد على أهمية استئناف المفاوضات بالنسبة لقدرتنا على استمرار حشد دعم المانحين لمشروع بناء الدولة الفلسطينية. وبدون المضي قدما، وبدون وضع الغاية السياسية الأخيرة في مرمى البصر، فإن المانحين سيجدون صعوبة في تبرير تجاوز الدعم لتعهداتهم في عام ٢٠٠٧، التي من المقرر أن تنتهي صلاحيتها في العام القادم.

لقد ترأست النرويج اجتماعا للجنة هنا في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر. وعلى الرغم من التراجع المالي الدولي، فإن المانحين يفون بتعهداتهم ودعمهم للسلطة الفلسطينية وفقا للتوقعات الخاصة بالسنة المالية ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، ذكر البنك الدولي أن الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية حقق نموا بنسبة ٧ في المائة، وهو ما يرجع في جزء منه إلى تخفيف إسرائيل للقيود وفي جزء آخر إلى المبادرات الإصلاحية والأمنية للسلطة الفلسطينية. وإذا ما تم توسيع هذه المبادرات واستدامتها، فإنها ستخفف المعاناة الإنسانية وتعزز جهود السلام.

لكن دعوني أكون واضحة: إن هدف اللجنة هو دعم السعي إلى حل الدولتين، حيث تحل محل الاحتلال الإسرائيلي دولة فلسطينية حرة ذات سيادة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. إن استعداد المانحين للحفاظ على المستويات المرتفعة للدعم هي رسالة قوية إلى الطرفين للانخراط في مفاوضات مجدية ومكرسة للوصول بعملية السلام إلى الختام المناسب.

لقد أثارت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة ادعاءات ذات طابع خطير جدا. إنها تدعي أن إسرائيل ومجموعات فلسطينية قد تكون مسؤولة عن ارتكاب انتهاكات صارخة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

ونعتقد أنه يجب أن يتم أولا النظر في التقرير في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، لأن هذا المجلس هو الذي شرع في إنشاء بعثة تقصي الحقائق هذه. ويتناول مجلس حقوق الإنسان التقرير في هذا الأسبوع. وستعمل النرويج، بوصفها عضوا في هذا المجلس، على حشد دعم كبير للتوصل إلى حل متوازن يضمن المتابعة المناسبة للتقرير وتوصياته.

وتتحمل أطراف الصراع المسؤولية الأولى والمباشرة عما قد يكون قد ارتكبه الأشخاص الذين تحت قيادتها من انتهاكات، وملاحقتهم. وهذا أمر ضروري، ضمن أمور أخرى، لمنع الإفلات من العقاب. وتشعر النرويج بالقلق العميق إزاء مسائل حماية الفئات الضعيفة في الصراعات المسلحة، في الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم. ويتعرض دور الوكالات الإنسانية والعاملين فيها أنفسهم دائما للخطر بشكل متزايد. إن الحاجة إلى العمل من أجل وضع قانون إنساني دولي كامل تشكل تراثا هاما لذلك القرن العنيف، الذي وضعناه وراء ظهورنا. ومن الضروري حماية القانون الإنساني الدولي والدفاع عنه وتعزيزه.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

**السيد محمد** (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ملديف بقوة حق الشعب الفلسطيني في تحديد نظامه السياسي والاقتصادي بحرية، بما في ذلك الحق في مقاومة الحرمان القسري من حقه في تقرير المصير وحقه في الحياة في سلام وحرية، في دولته الخاصة به. كما أننا نؤيد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الإسرائيلي في العيش في سلام وأمن. وربما كانت أفظع مأساة في صراع غزة هي أنه بالرغم من أن كل طرف كان يكافح من أجل تأكيد حقوقه، فإنه في الحقيقة قد ابتعد كثيرا عن إعمال هذه الحقوق.

وتعتقد ملديف أن تقرير بعثة تقصي الحقائق، بقيادة القاضي غولدستون، قد جاء مفصلا ودقيقا. ونأسف بشدة على قرار إسرائيل بعدم التعاون مع البعثة.

ولذلك فهناك بضعة أمور واضحة، وهي: إن الحصار يصل إلى حد العقاب الجماعي المتعمد الذي تفرضه حكومة إسرائيل على شعب قطاع غزة. وهكذا، فإن هذا الحصار ينتهك القانون الدولي ويجب أن يرفع فورا. كما يشكل إطلاق الصواريخ من قبل الجماعات الفلسطينية المسلحة تجاه المناطق المدنية الإسرائيلية انتهاكا صارخا للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وقد جاءت التوغلات العسكرية الإسرائيلية في غزة ردا على تلك الهجمات الصاروخية غير متناسبة بشكل هائل، في حين أن تدمير المنازل والمصانع والمدارس والمستشفيات والعدد الكبير من الضحايا المدنيين، يظهر، على أيسر تقدير، تجاهلا صارخا للمبدأ الأساسي المتمثل في التمييز بين الأهداف.

كما تعتقد ملديف أن الانتهاكات الجلية والظاهرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني التي وقعت في غزة، تستحق النظر والتحقيق فيها بعناية. ويجب إعمال المساءلة ومتابعة تحقيق العدالة. ولذلك، تؤيد ملديف التوصية الواردة في التقرير بأنه يتعين إجراء تحقيقات مستقلة في جميع الانتهاكات المزعومة من طرفي الصراع، وأن يراقب مجلس الأمن تلك التحقيقات بالمواكبة مع أي محاكمات تترتب عليها لمرتكبي تلك الانتهاكات.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

**السيد كوهونا** (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على منحنا هذه الفرصة مرة أخرى للتركيز على الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما قضية فلسطين، وهي مسألة تحتل اهتمام هذا المجلس مرارا وتكرارا. وتؤيد سري لانكا باستمرار التوصل إلى حل سلمي لقضية فلسطين، وتدعو إلى تنفيذ قرارات الجمعية العامة فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في إقامة دولته وتحقيق الحل على أساس وجود دولتين. ونأمل مخلصين في أن تتمكن إسرائيل وفلسطين والبلدان الأخرى المجاورة لهما في المنطقة من التعايش في سلام وأمن. وسري لانكا، بوصفها بلدا عانى الكثير من جراء العنف الأعمى الذي أطلق الإرهاب عنانه، فإنها تعرف جيدا التكلفة المادية والبشرية الناتجة عن هذا العنف، والتي يمكن أن تعرقل التوصل إلى الحلول السياسية. ونؤيد باستمرار التوصل إلى حل على أساس وجود دولتين بالنسبة لهذه المشكلة. إن تحقيق السلام في الشرق الأوسط هو أمنيتنا لشعوب المنطقة.

ومن الجدير بالذكر أن حكومتي كانت قد أعربت عن غضبها وقلقها إزاء التطورات التي حدثت في غزة في أواخر السنة الماضية وفي الجزء الأول من هذه السنة، والتي أدت إلى إزهاق الأرواح المدنية، وزيادة حدة التوتر في المنطقة، ومعاناة بين المدنيين كان يمكن تفاديها. وتدرك سري لانكا إدراكا تاما، من خلال تجربتها، الحاجة إلى تقديم المساعدة والدعم للمدنيين المتضررين من الصراع بسبب العنف الإرهابي. وفي ذلك الوقت، أهابت حكومتي بجميع الأطراف أن تضع حدا للأعمال العسكرية والعنف فورا، وأن تكفل تهيئة مناخ يؤدي إلى تمهيد الطريق أمام التوصل إلى حل على أساس وجود دولتين، الأمر الذي يتفق عليه جميع الأطراف، بما في ذلك إسرائيل وفلسطين، على أنه الحل الوحيد الممكن والدائم. وعلى الرغم من الظروف السيئة التي شاهدناها في أوائل هذه السنة، فقد سُرّت حكومتي لملاحظة التطورات الهامة العديدة التي حدثت في الميدان منذ ذلك الوقت، والجهود الدولية المتواصلة لتهيئة الظروف المواتية للاستئناف المبكر للمفاوضات من جانب الطرفين. وقد شجعنا ذلك على تجديد أملنا في التوصل إلى حل سلمي.

ويحدونا خالص الأمل في أن يتم تناول المسألة المعروضة على المجلس اليوم بأسلوب عادل ومنصف، لن يعرقل السعي للسلام. وأعتقد أنه ستتاح لنا فرصة أخرى لمناقشة هذه المسائل في الدورات المقبلة لمجلس حقوق الإنسان. ونعتقد أنه في هذا الوقت تكتسي وحدة الشعب الفلسطيني أهمية قصوى، وأنهم سيتحدون لتلبية طموحاتهم.

وتود سري لانكا أن تكرر تأكيد دعمها لسعي الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة والإنسانية والوطنية، وتود حكومة سري لانكا وشعبها أن يؤكدا لهذا الشعب من جديد دعمنا المستمر له وتضامننا معه.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

**السيد فاليرو بريسينيو** (فترويلا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نعرب عن ارتياحنا إزاء الطريقة التي أدرتم بها رئاسة مجلس الأمن، وأن نشيد بكم على المضي قدما في هذه المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين. ويشكل قراركم تفسيرا واضحا ودقيقا للشاغل الذي يساور الغالبية العظمى من أعضاء هذه المنظمة إزاء رفض إسرائيل المنهجي، كسياسة دولة، لقرارات هذه الهيئة والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، فيما يتعلق بالشرق الأوسط والحالة في فلسطين.

وتؤيد البعثة الدائمة لجمهورية فترويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة البيان الذي أدلت به اليوم البعثة الدائمة لمصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تحظى مسألة الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين، بأهمية قصوى لدى هذا المجلس. وإن إنشاء مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في عام ١٩٤٨ كان أول عملية لحفظ السلام، يناط بها التحقق من وقف إطلاق النار في الشرق الأوسط. ومنذ عام ١٩٤٧، اعتمدت الأمم المتحدة العديد من القرارات بشأن مسألة فلسطين والحالة في الشرق الأوسط، تتراوح ما بين القرار المثير للخلاف ١٨١ (د-٢) الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن تقسيم فلسطين، وقرار المجلس ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الذي اتخذ هذا العام.

وليس من بين هذه القرارات قرار واحد التزمت به حكومة إسرائيل. وقد شهدت عقود عديدة باستمرار العدوان العسكري الذي تقوم به حكومة إسرائيل، والذي ينتهك بشكل متزايد القانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني الدولي، في ممارساتها ضد شعوب وحكومات منطقة الشرق الأوسط.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، في ضوء تقاعس مجلس الأمن، قامت الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان باتخاذ إجراء من أجل إعاقة – العدوان الوحشي ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة – أو على الأقل التخفيف منه إلى أدنى حد. وفي هذا السياق، فإن النتائج التي خلص إليها مجلس حقوق الإنسان في أعقاب قراره (A/HRC/S-9/1)، والتي تكلمت عن الحالة الخطيرة في غزة تحظى بتأييد خاص. وبعثة تقصي الحقائق الموكل إليها التحقيق في تلك الحوادث أصدرت الآن تقريرها (A/HRC/12/48)، وترى فترويلا أن مضمونه يقتضي أن يحظى بدعم المجتمع الدولي بكامله.

والتقرير، في استنتاجاته وتوصياته، يبرز الحاجة إلى مساءلة فعالة. إضافة إلى ذلك، ووفقا للتقرير، هناك دليل هام يبين بوضوح أنه خلال العملية العسكرية التي جرت في الفترة من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ لغاية ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ”ارتكبت انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي“، فضلا عن انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان ازدادت سوءا بفعل الحصار الذي تعرض له شعب غزة في الأشهر التي سبقت إطلاق عملية الرصاص المصبوب. ومن بين الانتهاكات التي شهدها العالم بأسره ونشرتها وسائط الإعلام فبلغت كل زاوية من زوايا الأرض، الانتهاكات التالية: الاحتجازات التعسفية والمؤذية، وعودة التعذيب، وسوء المعاملة، وأعمال القتل خارج نطاق القانون، والطرد القسري، وهدم المنازل، والتوسع الوحشي بلا هوادة ومن دون تردد للنشاط الاستيطاني. وهذه الأعمال التي لا شك في أنها شنيعة تم ارتكابها مع الإفلات التام من العقاب.

والإفلات من العقاب هو أهم مسألة ينبغي أن نتناولها في هذه الجلسة. وإن نتائج التحقيق النزيه والمستفيض قاطعة بالنسبة إلى المسؤولية الجسيمة التي تقع على عاتق

الحكومة الإسرائيلية في ما يتعلق بالحوادث المذكورة. وتقرير البعثة المستقلة لتقصي الحقائق يشير أيضا إلى:

”أن ثمة شكوكاً حقيقية بشأن استعداد إسرائيل لإجراء تحقيقات جادة بطريقة محايدة ومستقلة وعاجلة وفعالة على نحو ما يطلبه القانون الدولي. وترى البعثة أيضاً أن النظام القائم ينطوي بشكل متأصل على خصائص تمييزية تجعل السعي لتحقيق العدالة للضحايا الفلسطينيين صعباً للغاية“.

(A/HRC/12/48، الفقرة ١٩٦١).

والمهم ملاحظة أن المحكمة الجنائية الدولية، إلى جانب نظام روما الأساسي، تؤدي دورا هاما في السعي إلى تحقيق العدالة وتجنب الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي. ونظام روما الأساسي صنف بوضوح الجرائم التي تقع ضمن صلاحية المحكمة: الإبادة الجماعية، وجريمة العدوان، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. وبلدي يرى أدلة في تقارير مجلس حقوق الإنسان على ارتكاب هذه الجرائم.

ومجلس الأمن مضطر إلى مراجعة عدم امتثال إسرائيل لقرارات المجلس المتعلقة بالسلم والأمن في الشرق الأوسط. وميثاق الأمم المتحدة يعطي لهذه الهيئة صلاحية أن تفعل ذلك. وهذا يتضمن صلاحية أن يقرر المجلس ما إذا كانت دولة ما مستعدة برأيه لأن تفي بالتزاماتها وفقا للميثاق. وبوسعه أن يرفع توصياته إلى الجمعية العامة في ذلك الصدد.

إن مجلس الأمن يواجه مأزقا يجب أن يعمل على حله. هل ينبغي للمجلس أن يجمع المزيد من الأدلة في ما يتعلق بالعدوان على شعوب الشرق الأوسط والشعب الفلسطيني، أم هل ينبغي أن يتحمل المسؤولية المناطة به؟ إن حكومة إسرائيل عملت لفترة طويلة خارج إطار مبادئ الأمم المتحدة والعدالة الدولية، ولا يسعنا الانتظار فيما يُسمح للمفهوم المكروه الجديد المعروف بالتوسع الطبيعي – أي الإبادة الطبيعية – أن ينمو مع الإفلات من العقاب. القانون الدولي يمنع إسرائيل من فرض القهر والاستعمار؛ ولا يسمح لها بالتأكيد أن تقوم بهذه الممارسات باسم ما يدعى النمو الطبيعي أو الإبادة الطبيعية.

ليس لدى إسرائيل عذر لطرد الفلسطينيين من أراضيهم، وهم شعب ذو كرامة وتاريخ يعود إلى آلاف السنين، وشن عدوان مستمر عليهم، وتكرار القصف العشوائي للبنان بالقنابل، واحتلال الجولان. فهذه تشكل انتهاكات صارخة وواضحة ومكشوفة لمبادئ القانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني الدولي، بشكل لا مثيل له من حيث استمراريتها ووحشيتها في التاريخ الحديث.

إن حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية وعلى رأسها الرئيس هوغو تشافيز، كانت قاطعة في رفضها للعدوان التاريخي الذي شنته حكومة إسرائيل ضد دول الشرق الأوسط ولا سيما فلسطين. إننا نؤيد مطالب هذه الشعوب، ومطالب شعوب العالم بالعيش في سلام، ونناشد المجتمع الدولي ألا يسمح للقضاء بإضفاء المشروعية على القهر العسكري لأي أرض.

ختاما، سوف تواصل فنزويلا تعليق علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة إسرائيل، وهي العلاقات التي قطعتها حكومتي نتيجة الهجمات الإجرامية التي شُنَّت على الشعب الفلسطيني وقطاع غزة. وحكومتي ليست مستعدة لاستئناف العلاقات الدبلوماسية إلى أن تتوقف نهائيا المعاملة اللاإنسانية للفلسطينيين.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في بند جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.